استثنائي لمدة عامين متتاليين، تآكل دولة الرفاه بشكل تدريجي، وتبين حقيقة كون إسرائيل دولة تتنامى فيها أولويات الأمن سنة بعد الأخرى، إذ أن ميزانية الأمن هي الوحيدة التي حظيت بزيادة ملحوظة خلال الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وكما جرت عليه العادة في الفصول السابقة نرصد في هذا الفصل المتغيرات في سبع نقاط أساسية تتضمن:

- **أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٩** نرصد من خلاله أهم المؤشرات الاقتصادية العامة مثل الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وغيرها.
- **ثانيا: اثر الأزمة المالية العالمية على إسرائيل:** حيث نظهر انه بعد مرور عام ونصف العام على نشوب الأزمة العالمية، يمكننا القول إن الاقتصاد الإسرائيلي أظهر مرونة مذهلة مقارنة بالركود العالمي الحالي، على الرغم من أن الصادرات والواردات والخدمات شكلت أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتدل المؤشرات الاقتصادية على أن الاقتصاد الإسرائيلي تخطى الأزمة وخصوصا بعد الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأخير من ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩، ونمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وعليه فقد توقع بنك إسرائيل أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠١٠ بدلا من ٢,٥٪ كما كان متوقعا في السابق.
- **ثالثا: ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠**- نرصد ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٠ والعام المقبل. حيث صادقت الحكومة الإسرائيلية وبعد مناقشات ماراثونية على الميزانية العامة لإسرائيل للعام الحالي وللعام المقبل والبالغة ٦٤٥ مليار شيكل (١٧٠ مليار دولار)، بما في ذلك قانون التسويات مقابل مبلغ ٣١٤ مليار شيكل في العام ٢٠٠٨، ولتكون بذلك أكبر ميزانية في تاريخ دولة إسرائيل وقد جرى التصويت على الميزانية بأغلبية كبيرة حيث صوت إلى جانب مشروع الميزانية ٢٦ وزيرا في حين عارضه وزراء حركة (شاس) الأربعة وفي مقدمتهم زعيم الحزب «ايلي يشاي» الذي أوضح انه وزملاءه صوتوا ضد مشروع الميزانية بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة على الفواكه والخضراوات في هذا المشروع.

أكبر ميزانية في تاريخ دولة إسرائيل

- **رابعا: التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨-** سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ (ما عدا سنة ٢٠٠٢، حيث كانت نسبة التضخم ٦,٥٪) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪. وتجاوز التضخم للعام ٢٠٠٩، كما حصل في العامين الماضيين، سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية ووصل إلى ٣,٩٪. وأهم مؤشرات التضخم الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار المياه بشكل غير مسبوق.
- **خامسا: تكلفة الانتخابات الاقتصادية-** كلفت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ خزينة الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصفها تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم أو لمن يقرر أن يستغله كإجازة مدفوعة مما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الانتخابات المركزية.

سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪

- **سادسا: التكلفة الاقتصادية للعنف والإجرام-** وصلت التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام في إسرائيل عام ٢٠٠٩ إلى ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ مما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لها بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال العام نفسه (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨).
- **سابعا: استمرار الإصلاحات الضريبية-** بدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى نهاية عام ٢٠١٠. وتتلخص في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة. وأيضا الضرائب على أرباح أسواق المال.

الناتج المحلي الإجمالي

كان الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا بنسبة ٠,٥٪ وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٦,٤ مليار شيكل (حوالي ١٧٨ مليار دولار)[1] وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية والتي تحدثت عن نمو سلبي بنسبة ٢٪. وقد كان الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد، بينما سجل كل من الاستثمارات والتصدير هبوطا خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من هذه المعطيات الإيجابية، يحذر بنك إسرائيل ووزارة المالية من عدم التسرع باستخلاص العبر فيما يتعلق باجتياز إسرائيل للأزمة المالية، والتي بدأت نتائجها بالظهور أواخر عام ٢٠٠٧. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا إذا قارناها مع نسب النمو السابقة للأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ والتي وصل فيها معدل النمو السنوي إلى ٥,٦٪ ، أو حتى مع نسبة النمو لعام ٢٠٠٨ التي وصلت إلى ٤,٢٪. وقد كانت نسبة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٩٪) دليلاً على الركود الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل منذ فترة.

يمكننا من هنا الاستنتاج أن تأثير الأزمة المالية كان شديدا للغاية خلال عام ٢٠٠٩، حيث ازدادت حده تباطؤ الفعاليات الاقتصادية مع بداية الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بشكل ملحوظ، وكان ذلك استمرارا لتباطئها منذ نهاية عام ٢٠٠٧، وعليه تكون إسرائيل قد دخلت في ركود عميق بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪ سنويا أدت إلى تقلص نسبة البطالة بشكل جذري من ١١٪ تقريبا عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٧. نتج هذا التباطؤ عن الأزمة المالية العالمية، التي أخذت بالتوسع تدريجيا مع أواخر عام ٢٠٠٧، ووصلت إلى أوجها أواخر النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وأدى هذا الوضع الجديد إلى تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في معظم الدول خاصة الصناعية منها، وبدا تأثير الأزمة المالية العالمية جليا على الاقتصاد الإسرائيلي باعتباره جزءا من الاقتصاد العالمي، وتتضح آثار هذه الأزمة بعدة أمور أو متغيرات اقتصادية. من بينها: تباطؤ بالإنتاج الموجه للمستهلكين وبالإنفاق الاستهلاكي، تجميد للأجور وإقالات واسعة، مضاعفة دفع مخصصات البطالة، تخفيض الضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن،

إسرائيل دخلت في ركود عميق بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪

انخفاض أسعار الأسهم، هبوط قيمة أملاك الجمهور، تراجع حاد في مستويات الطلب العالمي للبضائع والمنتجات وتزايد عدم اليقين الاقتصادي. وقد أدى تقلص حجم التجارة العالمية إلى هبوط التصدير الإسرائيلي لأول مرة منذ سنين طويلة، بينما أدى انخفاض دخل الجمهور وتراجع قيمة الأجر الفعلي وازدياد عدم اليقين بالنسبة لاستمرار العمل، إلى إضعاف ثقة المستهلكين وتباطؤ وتيرة ارتفاع الاستهلاك الخاص بشكل عام، وإلى تقلص ملحوظ باقتناء المنتجات المعمرة بشكل خاص. وأدى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مصادر التمويل المختلفة والصعوبات الجمة في الحصول على اعتماد من خارج البنوك إلى تأجيل أو حتى إلغاء مشاريع استثمارية جمة لدى العديد من الشركات الإنتاجية حتى منتصف عام ٢٠٠٩. شملت هذه الأزمة معظم فروع الاقتصاد: تقليص حجم الإنتاج الصناعي، انخفاض في مدخول فروع التجارة والخدمات، تجميد معظم الفعاليات في فرع البناء، إضافة إلى علامات واضحة في أسواق العمل: وقف اتساع التشغيل في القطاع الإنتاجي، ازدياد عدد العمال المقالين والتقليل في ملء الوظائف الشاغرة، ارتفاع عدد طالبي العمل وبالأخص لدى فئات الأكاديميين، ازدياد عدد طالبي مخصصات البطالة وغيره. وتأثرت جباية الضرائب من جراء تقلص الفعاليات الاقتصادية حيث تعمقت الفجوة بين الضرائب المجبية فعليا وبين التوقعات السابقة لجباية الضرائب، ويشمل هذا الأمر ضرائب الدخل المباشرة وغير المباشرة، وعليه ازداد العجز الحكومي خلال العام ٢٠٠٩ إلى ستة أضعاف الهدف المعلن. أما في أسواق المال فهبطت قيمة الأملاك المالية وارتفع سحب الأموال من صناديق التقاعد والاستثمار بشكل ملموس وهبطت نسبة الأرباح من معظم الأوراق المالية (وبالذات أسهم الشركات وسندات الدين). نتيجة لهذه التطورات السلبية خفض البنك المركزي نسبة الفائدة إلى مستوى غير مسبوق وصلت إلى ٠,٥٪.[٢]

أدى تقلص حجم التجارة العالمية إلى هبوط التصدير الإسرائيلي لأول مرة منذ سنين طويلة

يمكن تقسيم عام ٢٠٠٩ من حيث النمو الاقتصادي إلى أربعة أرباع مختلفة تماما، حيث تراجع الناتج خلال الربع الأول من ٢٠٠٩ بنسبة ٣,٢٪ بحساب سنوي، بينما نما الناتج خلال الربع الثاني بنسبة ١٪ وبنسبة ٣٪ خلال الربع الثالث وبنسبة ١,٢٪ خلال الربع الرابع. ومن جهة ثانية وصل النمو السكاني خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١,٨٪ أي بما معناه أن الناتج المحلي للفرد قد تراجع بنسبة ١,٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٢,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨. كان الناتج المحلي للفرد عام ٢٠٠٩ بقيمة ١٠٢,٥ ألف شيكل (٢٦,٩ ألف دولار بالأسعار الجارية)، وإذا أجرينا مقارنة مع الناتج المحلي للفرد في دول **OECD** نجد أن تراجع الناتج المحلي للفرد وصل إلى ٤٪ مقارنة مع هذه الدول.

المصادر والاستعمالات

الاستهلاك الخاص: ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩ بعد ارتفاعه بنسبة ٦,٣٪ عام ٢٠٠٨، ولكن بسبب النمو السكاني هبط الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ٧,٠٪. وبالنظر إلى مكونات الاستهلاك كلاً على حدة نجد أن استهلاك السلع المعمرة للفرد انخفض بنسبة ١٠٪، بعد ارتفاع بنسبة ٦,١٠٪ عام ٢٠٠٨ وارتفاع بنسبة ٨,١٦٪ عام ٢٠٠٧. هذا الهبوط ناجم عن تراجع في مصاريف شراء السيارات (٦,٢١٪)، تراجع مصاريف شراء الأثاث (٨,٩٪)، تراجع مصاريف شراء الأجهزة الكهربائية بنسبة ٦,٢٪. في المقابل، ارتفع استهلاك السلع العادية بنسبة ٣,٠٪ فقط، وينعكس هذا بارتفاع في أسعار الوقود، أسعار الكهرباء والماء (١,١٪)، أسعار المواد الغذائية، المشروبات والدخان (٣,١٪)، أسعار الملبوسات والأحذية والأغراض الشخصية (٥,١٪).

الإنفاق الحكومي: ارتفع الاستهلاك العام بنسبة ٧,١٪ استمرارا لارتفاعه بنسبة ١,٢٪عام ٢٠٠٨. ويعكس هذا الارتفاع ارتفاع الإنفاق العام المدني بنسبة ٤,١٪ وارتفاع الإنفاق الأمني بنسبة ٩,٢٪، وعليه وصل العجز الحكومي إلى ٤٤ مليار شيكل وهو ما يساوي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ تساوي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

هبط تصدير السلع والخدمات بنسبة ٣,١٣٪

الاستثمارات: هبطت الاستثمارات بنسبة ٨,٩٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ١,١٥٪ عام ٢٠٠٧، وهي تشمل هبوطاً في معظم فروع الاستثمارات: الاستثمارات في الأملاك الثابتة مثل الماكينات، الآلات والمعدات، وسائل النقل وغيرها بنسبة ٦,٦٪، الاستثمار في البناء لأغراض سكنية وغير سكنية وغيرها.

التصدير والاستيراد: هبط تصدير السلع والخدمات بنسبة ٣,١٣٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٨,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠٠٧، وهبط التصدير الصناعي (بدون الماس) بنسبة ٣,١٠٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,١١٪ عام ٢٠٠٧، أي أن تصدير المجوهرات والماس تضرر بشكل ملموس خلال عام ٢٠٠٩. وهبطت مداخيل تصدير الخدمات السياحية بنسبة ٦,١٥٪ عام ٢٠٠٩ بعد ارتفاع ملحوظ بنسبة ٧,٣٩٪ عام ٢٠٠٨. هبط تصدير الخدمات الأخرى (ما عدا الخدمات السياحية) بنسبة ٦,١٢٪ بعد ارتفاع بنسبة ٨,٧٪ عام ٢٠٠٨. وهبط التصدير الزراعي بنسبة ٩,٢٪ وأما تصدير الماس فقد هبط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٥,٣١٪. هبط استيراد البضائع والخدمات بنسبة ٤,١٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٩,٩٪ عام ٢٠٠٧.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب التعامل مع هذه المعطيات بحذر شديد. بسبب وجود عدم انتظام ملحوظ في سلاسل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد بشكل عام. وينعكس هذا الأمر بتقلبات كثيرة في المعطيات ربع السنوية، والتي تصعب بشكل خاص تحديد نقاط تحول في الفعاليات الاقتصادية وتحليل الاتجاهات المختلفة في سلاسل زمنية مختلفة.

هبط تصدير الماس فقد هبط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٣١,٥٪

فروع الاقتصاد

هبط ناتج القطاع الإنتاجي[٣] عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤,٠٪ بعد أن ارتفع بنسبة ٤,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٥,٦٪ عام ٢٠٠٧. يعكس هذا الهبوط تراجع ناتج فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪، تراجعاً بنسبة ٢,٩٪ في ناتج فروع التجارة، تراجعاً بنسبة ٣,١٪ في ناتج فروع الخدمات الغذائية والضيافة، تراجعاً بنسبة ٥,٥٪ في ناتج فروع المواصلات والاتصالات. وفي المقابل ارتفع ناتج فرع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٧,٤٪ وناتج فرع الخدمات المالية بنسبة ٦,٦٪.

١. **فرع الصناعة:** تراجع فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩ متأثرا بشكل ملموس من التراجع الحاصل في التصدير الصناعي والذي هبط بنسبة ١١٪ خلال عام ٢٠٠٩، على اثر الهبوط الحاد في مستويات الطلب العالمي. وكذلك بسبب انخفاض المبيعات للسوق المحلية، وانخفاض في الفعاليات الاقتصادية للشركات الإسرائيلية التي تعمل خارج الدولة. هذه نسبة غير مسبوقة وتعكس الركود الذي أصاب فرع الصناعة بأكمله والتصدير الصناعي على وجه التحديد. وقد حافظ فرعا المركبات الإلكترونية[٤] والصناعات التكنولوجية على نشاطهما الاقتصادي ولم يتأثرا مثلما تأثر باقي فروع الصناعة، ومنذ بداية شهر نيسان ٢٠٠٩ ظهرت في هذين الفرعين علامات انتعاش ملحوظة، شهرا تلو الآخر، تشير إلى نجاحهما بتخطي الأزمة الاقتصادية. ويأمل معظم المصدرين الإسرائيليين أن ينجحوا بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية[٥] بدلا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نظرا لتأخر الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول. وسجل الانخفاض الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٩ في فروع المجوهرات والماس (١٤,٦٪)، البلاستيك والمطاط (١٢,٨٪)، فرع الكهرباء (٩,١٪)، صناعة الصلب (٨,٩٪)، الكيماويات والأدوية (٨,٣٪)، فرع المواد الغذائية والمشروبات (٧,٦٪)، الصناعات التقليدية

تراجع فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩

كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية (١,٥٪)، المواد المعدنية (٢,٣٪). أما فروع المركبات الإلكترونية وصناعة الهاي – تك فقد نمت بشكل ضئيل وصل إلى ٢٪ فقط، وشمل ذلك فرع أجهزة المراقبة، المراقبة الطبية وغيرها.

وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٧ مليار شيكل

٢. **فرع الزراعة:** وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٧ مليار شيكل (٥,٩ مليار دولار) منها ١٤,٤ مليار شيكل إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة انخفاضا بنسبة ٨,٤٪ مقارنة مع ٢٠٠٨ حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٢٤,٨ مليار شيكل. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[٦] ٩,٩ مليار شيكل. هبطت كمية الإنتاج الزراعي خلال ٢٠٠٩ بحوالي ٥٪ في حين هبط الإنتاج النباتي بنسبة ٤,٤٪[٧] ارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٣,٦٪. وبالمقابل انخفضت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ١٢,٥٪ وهذا معناه انخفاض قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٨,٤٪ كما ذكر سابقا. هبط التصدير الزراعي عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٣٪ مقابل عام ٢٠٠٨ وكان الهبوط الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (٢٥٪)، رافقه هبوط في أسعار التصدير بنسبة ١٤,٥٪. بالإضافة لذلك هبط تصدير الحمضيات بنسبة ٢,٨٪ ولكن مع انخفاض أسعار التصدير بنسبة ٣,٥٪. وقد وضعت وزارة الزراعة أهدافا لعام ٢٠٠٩ تتلخص في مواجهة الأزمة المالية الحادة، مواجهة النقص الشديد في كميات المياه، المحافظة على المناطق المفتوحة، تشجيع الزراعة البيئية وبالأخص في منطقة مركز البلاد. وقد لخصت وزارة الزراعة وضع الفرع بعدة أمور كان أهمها انهيار سعر صرف العملات الأجنبية في التصدير الزراعي، هبوط الطلب على الإنتاج الزراعي ذي الجودة العالية، صعوبات تمويل واعتماد بسبب الأزمة المالية، أزمة المياه المعدة للري. وقد توقعت الوزارة أن تتضرر معظم الفروع المعتمدة على التكنولوجيا الزراعية عام ٢٠١٠، إذ يكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على الأبحاث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات.

هبط عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بنسبة ٢٠٪

٣. **فرع السياحة:** هبط عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بنسبة ٢٠٪ ووصل إلى ٢,٤ مليون سائح بعد أن كانت سنة ٢٠٠٨ قياسية من حيث عدد السياح القادمين والذي وصل إلى ٣ مليون سائح. حيث شكل ارتفاعا بنسبة ٤٢٪ مقارنة مع ٢٠٠٧. وقد نتج الهبوط كما يبدو من ازدياد مخاوف السياح من

تدهور أمني. وكذلك بسبب الأزمة المالية العالمية. قدم ٢٧٪ من مجمل السياح من الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية، ٦١٪ من أوروبا، منهم ١١٪ من روسيا، ٧٪ من آسيا، ٣٪ من أفريقيا والباقي من دول أخرى. هبط المدخول الإجمالي من السياحة الوافدة من ١٥ مليار شيكل (٣,٩ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ١١ مليار شيكل (٢,٨ مليار دولار)، وكان عدد النزلاء الكلي في الفنادق الإسرائيلية ١٨ مليون شخص منهم ١٠ مليون نزلاء محليين والباقي نزلاء من خارج إسرائيل، وصلت نسبة الغرف المحجوزة عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠٪ (بمعدل سنوي) بعد أن كانت ٦٧٪ عام ٢٠٠٨. انخفض عدد العمال في فرع السياحة بنسبة ١٥٪ خلال ٢٠٠٩ ووصل إلى ٨٨٠٠٠ عامل، بعد أن كان عددهم يقارب ١٠٥٠٠٠ عام ٢٠٠٨.

يعاني فرع البناء من أزمة خانقة تفوق معظم الصعوبات التي تواجه باقي فروع الاقتصاد

٤. **فرع البناء والإنشاءات:** يعاني فرع البناء من أزمة خانقة تفوق معظم الصعوبات التي تواجه باقي فروع الاقتصاد وهي نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة مجحفة وخصوصا في فرع البناء. وصل عدد المباني المقامة عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦٠٠٠ وحدة سكنية وهو أقل من المستوى الذي كانت عليه مع نهاية ٢٠٠٨ بنسبة ٧٪. وذلك بسبب تضييق الخناق وتصعيب عملية الحصول على الاعتماد البنكي وإيقاف تام تقريبا للاعتماد غير البنكي. يشار هنا إلى أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة توقف بشكل تام عام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية الحالية. هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٢٪ منذ عام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق ارتفعت بنسبة ٥,٩٪ بمفاهيم الدولار. أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٢ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠٠٩. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية، وعلى تمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل العديد من قوى الأمن لحمايتهم. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في

بلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٢ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠٠٩.

المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠٠٩ بنحو ألف وخمسمئة دولار.

٥. **فرع الخدمات العامة:** ارتفع ناتج فروع الخدمات العامة والجماهيرية، والذي يتم حسابه وفقا لقيمة الرواتب المدفوعة لعمال القطاع الحكومي، لعمال السلطات المحلية ولعمال المؤسسات اللاربحية الممولة من قبل الحكومة، ارتفع بنسبة ٣,٩٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٢,٨٪ عام ٢٠٠٨.

أسواق العمل، العمالة والأجور

١. **نسبة البطالة**: أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل ارتفعت عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٩٪ بعد أن كانت بنسبة ٦,٣٪ عند نهاية ٢٠٠٨. ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٨٠ ألفا.

٢. **نسبة المشاركة:** وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠٠٩ إلى ٥٥,٩٪ مقابل ٥٦,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الرجال إلى ٦١,٨٪ بدلا من ٦١,٧٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء فارتفعت من ٥١,٤٪ إلى ٥١,٦٪. ولكن هذه النسبة لا تزال الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك تدني مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪.

نسبة البطالة في إسرائيل ارتفعت عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٩٪ بعد أن كانت بنسبة ٦,٣٪ عند نهاية ٢٠٠٨

٣. **كمية العمل**: هبطت كمية العمل في القطاع الإنتاجي[٨] بنسبة ١,٨٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٩٪ عام ٢٠٠٨. نتج هذا الهبوط عن هبوط معدل عدد ساعات العمل للمشتغل الواحد. أما فيما يتعلق بناتج العمل[٩] فقد ارتفع بنسبة ضئيلة جدا وصلت إلى ٠,١٪ فقط، بعد ارتفاعه بنسبة ٠,٣٪ عام ٢٠٠٨.

٤. **الأجر الفعلي:** وقد تجلى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية بتآكل الأجر الفعلي بنسبة ٢,٤٪ وهبط معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٧٤٢٣ شيكلاً (٢٠٢٠ دولاراً) بعد أن كان ٧,٦٨٤ شيكلاً في نهاية عام ٢٠٠٨. ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية أن الدخل

المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١٠,٧٠٠ شيكل (٢٨١٥ دولاراً). هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه. فقد كانت قيمة متوسط الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٢٦٠ دولاراً)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة ١٥ ألف شيكل (٣٩٤٠ دولاراً)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام. هذا التفاوت بدا جليا بين الفئات العشرية المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي الحالي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من مجمل الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ رغم صعوبة الأوضاع، خاصة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩. فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبهما من مجمل الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪، ووصل إلى: ٤٤,٧ في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪ . ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦، ٤٤,٩٪ عام ٢٠٠٧ . ٤٥,١٪ عام ٢٠٠٨ . ٤٥,٢٪ عام ٢٠٠٩. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة الأكثر ثراء في العام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣,٦٩٨ شيكلاً (١١٥٠٠ دولار)، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٨ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة الثامنة على حالها.

بدأت أسعار الأسهم ومؤشرات أسواق المال بالارتفاع بشكل حاد منذ بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩، ومع نهاية العام كان مؤشر تل أبيب ١٠٠ أدنى بنسبة ١٥٪ فقط مما كان عليه عند نهاية عام ٢٠٠٧.

أسواق المال

أما على صعيد أسواق المال، فقد توقف هبوط مؤشرات الأسهم وسندات الدين منذ بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، وهذا الهبوط بدأ منذ بداية عام ٢٠٠٨ وتدهور إلى أزمة في الربع الأخير من العام نفسه. وبدأت أسعار الأسهم ومؤشرات أسواق المال بالارتفاع بشكل حاد منذ بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩، ومع نهاية العام كان مؤشر تل أبيب ١٠٠ أدنى بنسبة ١٥٪ فقط مما كان عليه عند نهاية عام ٢٠٠٧. يعكس هذا التطور مدى الأزمة التي مرت بها أسواق المال من جهة، والانتعاش الحاصل في الأسواق العالمية من جهة أخرى، علما أن عملية الانتعاش في إسرائيل كانت أسرع منها في باقي دول العالم. وقد انتعش أيضا سوق سندات الدين الذي

عملية الانتعاش في إسرائيل كانت أسرع منها في باقي دول العالم

ارتفع خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٪ بعد هبوطه بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٠٨ .

علينا أن نذكر أمرين : الأول أن الأزمة الاقتصادية وتطورها إلى ركود اقتصادي كانت مستوردة من الخارج . بينما كانت أزمات أخرى في أسواق المال وليدة تطورات محلية . الأمر الثاني هو الأضرار والخسائر المادية الهائلة التي لحقت بسوق سندات الدين والتي أدت بدورها إلى إلحاق الأضرار بجمهور كبير من المستثمرين والمدخرين . وتمثل الخروج من الأزمة المالية عام ٢٠٠٩ بانتعاش تدريجي لحجم التداول وبتجنيد الأموال، وبالذات عن طريق إصدار سندات دين .

تفيد معطيات سلطة الأوراق النقدية أن هناك تبايناً كبيرا بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ففي حين بقيت أسعار أسهم شركات البناء والأملاك الثابتة وشركات الاستثمار بعيدة جدا عن مستواها عام ٢٠٠٧ (بسبب خسائر مادية طائلة لحقت بهذه الشركات من نشاطاتها خارج إسرائيل)، نجحت بعض الشركات الأخرى مثل البنوك وشركات التقنيات في استعادة ما خسرته خلال عام ٢٠٠٨ . وأن تجند أموالا ضخمة عن طريق إصدار سندات دين جديدة .

الفصل الثاني: إسرائيل والأزمة المالية

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وجدت إسرائيل نفسها وسط ركود اقتصادي كبير، جرّ في أعقابه : تباطؤا في الإنتاج الاستهلاكي، تجميدا للأجور وإقالات واسعة، انخفاضا في الاستهلاك، مضاعفة دفع رسوم البطالة، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، إغلاق العديد من المحال التجارية، تباطؤ المبيعات، تقليصا في مدخول العديد من فروع الاقتصاد والتي ترتكز عليها الدولة بشكل ملموس، انخفاضا حادا في أسعار الأسهم، تقليصا في الاستثمارات خارج البلاد، تراجع أسعار العقارات والشقق السكنية، تراجعا في مستوى المعيشة وغيرها .

وقد عمل البروفسور ستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل (البنك المركزي)، بالتعاون مع وزارة المالية، واتحاد أرباب العمل، والهستدروت، ومعهد التصدير وغيرهم على تحضير خطة شاملة للتعامل مع الأزمة . وقرر تخفيض نسبة الفائدة بشكل مستمر خلال بضعة أشهر بهدف مواجهة أخطار الكساد الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات، وذلك رغم التضخم المالي العالي الذي يسود إسرائيل منذ عام والذي يحوم حول ٤٪

سنويا، مع العلم أن التضخم المالي يتضاءل بسبب الكساد وانخفاض الاستهلاك. وأوصى فيشر الحكومة الإسرائيلية بمواصلة الاستقرار المالي والمحافظة على استقرار الأسعار، وهو ما يشكل «تحديا خاصة في ضوء التوقعات المتشائمة باستمرار التباطؤ العالمي». واعتبر أنه يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تحقق هذه الغاية عبر مواصلة كبح الميزانيات، وإبقاء العجز العام في أدنى درجاته. ولاحظ أن هذا هو ما يكفل للاقتصاد الإسرائيلي مواجهة الهزات الكبيرة الآتية من الخارج.

يمكننا اليوم وبعد مرور عام ونصف على نشوب الأزمة المالية العالمية، القول إن الاقتصاد الإسرائيلي أظهر مرونة مذهلة مقارنة بالركود العالمي الحالي، على الرغم من أن الصادرات والواردات والخدمات شكلت أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتدل المؤشرات الاقتصادية على أن الاقتصاد الإسرائيلي تخطى الأزمة وخصوصا بعد الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأخير من ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩، ونمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وعليه توقع بنك إسرائيل أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٥ , ٣٪ في العام ٢٠١٠ بدلا من ٥ , ٢٪ كما كان متوقعا في السابق.

تدل المؤشرات الاقتصادية على أن الاقتصاد الإسرائيلي تخطى الأزمة

يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بكونه مدعوما جيداً بفضل معدل مدخراته المناسبة، ونمو التركيبة السكانية السريع، وقطاع صادراته المتنوع. وقد كانت السياسة المالية ذات فعالية في دعم النمو، وتم جمع الضرائب فعلياً بهدف تغطية العجز المالي الذي بلغ ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٩. وقد يكون التضخم المالي المرتفع فوق الهدف المعلن من ١٪ – ٣٪ هو خير دليل على ازدياد الطلب المحلي وتقويته. أضف إلى ذلك، أن توسع الإنتاج الصناعي في حزيران ٢٠٠٩ بنسبة ١ , ٢٪ على الأساس الشهري، وارتفاع العوائد من التجارة والخدمات بنسبة ٤ , ٣٪ تساهم هي أيضا بتعزيز الرأي القائل إن إسرائيل موجودة في مرحلة ما بعد الأزمة. أما مؤشر مركب الاقتصاد للبنك المركزي الإسرائيلي فارتفع في تموز بنسبة ٢ , ١٪ على الأساس الشهري. كما ارتفعت جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تشكل مؤشر مركب بنك إسرائيل. والتي تشمل الصادرات والواردات والإنتاج والعائدات. وفي سوق العمل، انخفض إجمالي عدد الباحثين عن عمل بنسبة ١ , ٢٪ في تموز، وهو أول انخفاض في آخر خمسة عشر شهراً.

وعلى ضوء البيانات الاقتصادية الإيجابية الأخيرة، والأبحاث التجارية المتفائلة على نحو متزايد، وتحسن الواقع الاقتصادي العالمي، تغيرت التوقعات بشأن الناتج

المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ إلى نمو قدره ٢,٠٪ من انخفاض نسبته ٦,٠٪ مع بداية الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. أما على صعيد الاستهلاك الخاص فيمكن القول إن المستهلك الإسرائيلي لم يشعر بضرورة تخفيض نفقاته، من ناحية أخرى، وبفضل معدل المدخرات المناسب للأسر الذي يبلغ ١٢٪، يملك المستهلك الإسرائيلي مجالاً للحفاظ على احتياجات استهلاكه الأساسية مع القدرة على تخفيض مدخراته بشكل مؤقت. أما العامل الآخر الذي يدعم نمو الاستهلاك في إسرائيل فهو نمو التركيبة السكانية السريع الذي يبلغ ١,٨ في المائة سنوياً. أما بالنسبة لاستهلاك السلع المعمّرة خاصة المركبات فانخفض خلال العام الماضي، لكن جميع هذه السلع يتم استيرادها تقريباً، وبالتالي فإن تأثيرها ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي. ويؤكد مؤشران اثنان بوضوح استقرار نمو الاستهلاك الخاص. وهما: مبيعات المتاجر ذات الأفرع المتعددة التي ارتفعت إلى أكثر من ٢,٣٪ على الأساس السنوي في تموز، ومشتريات بطاقات الخصم المصرفية التي بلغت أكثر من ٦,٢٪ على الأساس السنوي.

أما بعض القطاعات المحددة مثل الصادرات العسكرية التي تشكل ١٢٪ في المائة من إجمالي الصادرات والأدوية فبالكاد شعرت بالركود العالمي. إضافةً إلى أن مصنع شركة إنتل الجديد في إسرائيل ساهم بتعزيز الصادرات بشكل كبير، وعليه ساهم بإضافة نحو ٠,٥٪ إلى إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٩. وباشر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر بتخفيف السياسة النقدية بشكل كبير عندما حدثت الأزمة العالمية. وانخفضت معدلات الفائدة من ٤٪ في حزيران ٢٠٠٨ إلى ٠,٥ في المائة في نيسان ٢٠٠٩. وسعت السياسة النقدية إلى دعم تنافسية الصادرات في الوقت الذي كانت فيه التجارة العالمية تعاني من الانخفاض. وشرع بنك إسرائيل في الأسبوع الأول من آب ٢٠٠٨ بفعالية بتقييد السياسة النقدية من خلال إيقاف الشراء اليومي للسندات الحكومية والشراء اليومي للسندات الأجنبية. وزادت هذه السياسة النقدية الصارمة من القاعدة النقدية. إضافةً إلى ذلك، أصبح بنك إسرائيل أول مصرف مركزي رئيسي يتخذ إجراء التقييد.

سعت السياسة النقدية إلى دعم تنافسية الصادرات في الوقت الذي كانت فيه التجارة العالمية تعاني من الانخفاض

هل تجاوزت إسرائيل الأزمة المالية؟

يؤكد كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وزير المالية ومحافظ بنك إسرائيل في الفترة الأخيرة أن إسرائيل تجاوزت القسم الأسوأ من الأزمة في الواقع، ورغم هذا التفاؤل، لا يبدو الفرج قريبا. ارتفاع مؤشرات البورصات في العالم وإعلان بعض الشركات أنها تمكنت من إنهاء النصف الأول من سنة٢٠٠٩

محققةً أرباحا، لا يشكلان مؤشرا كافيا للخروج من الأزمة، وبالذات ما يعرف بالأزمة الحقيقية. إن برامج الإنقاذ الضخمة التي أسعفت جنرال موتورز **GM** وشركة التأمين الأكبر في العالم AIG وعدداً كبيراً من البنوك، هي التي منعت انهيار الاقتصاد الأميركي في العام الأخير. أما في مجال الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم إنتاج البضائع الحقيقية وبناء بيوت للسكن وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للجمهور، ففي هذا الجانب من الاقتصاد تستمر الأزمة وبعنف.

الحقيقة هي أن حكومة نتانياهو اليمينية في إسرائيل، لا تنوي القيام بتغيير حقيقي في النظام الاقتصادي، وما نراه منذ تشكيل حكومة نتنياهو هو المضي قدما باتجاه الخصخصة، وعدم الاكتراث بإغلاق المصانع وارتفاع نسبة البطالة. مثال على ذلك هو امتناع الحكومة عن التدخل أو تقديم المساعدة للمصانع التي وصلت حد الإفلاس مثل «بري هجليل»، «عوف هعيمك» و«تديران – عفولة». وهذه اللامبالاة مصدرها توجهات بنيامين نتنياهو النيوليبرالية والرأسمالية والتي يؤمن بها وينفذها على أرض الواقع.

ارتفاع أسهم الشركات جاء متزامنا مع تقليص نشاطها وفصل عدد من عمالها

كان الاقتصاد الرأسمالي في الماضي مبنيا على قطاع إنتاجي كبير ومركزي، وتميز بتشجيع الصناعة المحلية، الأجور العالية، ضمان الحقوق الاجتماعية للعمال من خلال النقابات القوية، شبكة أمان اجتماعية قوية ضمنت الاستقرار. أما اليوم فانقلبت المعادلة تماما. الشركات القادرة على الصمود إزاء الأزمة الراهنة هي فقط الشركات التي تقيل عمالها وتقلص أجورهم وحقوقهم. وقد انتهزت العديد من الشركات في الآونة الأخيرة الأزمة الاقتصادية وأجرت عملية واسعة من التقليصات بهدف التوفير في النفقات. وقد تصرفت كل واحدة من هذه الشركات بطريقة منطقية حسب وجهة نظرها بهدف البقاء في السوق ومواجهة الأزمة. ولكن في نهاية المطاف، ورغم النتائج الايجابية لتلك الشركات في البورصة، كانت النتيجة العامة للاقتصاد وللمجتمع بشكل عام مدمرة، وعليه فإن ارتفاع أسهم الشركات جاء متزامنا مع تقليص نشاطها وفصل عدد من عمالها. بتعبير آخر: نجاح الشركات الرأسمالية يأتي على حساب تراجع مكانة الطبقة العاملة وقوتها الشرائية، الأمر الذي يعني أن الأزمة الحقيقية مستمرة رغم ارتفاع مؤشرات البورصة.

يبدو أن العمال في العالم كله، وتحديدا في أميركا وإسرائيل، بدأوا يشعرون اليوم ان النظام الذي آمنوا به وراهنوا عليه، أصبح نظاما خطيرا يقودهم جميعا للهاوية. عندما يعدنا عميدا البنكين المركزيين الأميركي والإسرائيلي، بن برنانكي وستانلي

فيشر، بإمكانية العودة للاحتفال بالازدهار الذي ميّز العقد الأخير، فإنهما يتجاهلان عدم الثقة التي يبديها الجمهور وخاصة الطبقة العاملة تجاه النظام الذي يمثّلانه.

بدأت الآثار الحقيقية للأزمة الاقتصادية العالمية على صورة الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية في إسرائيل تتضح أكثر فأكثر مع انقضاء نصف العام الحالي[١١].

ويرى معظم الخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين، كما غيرهم في أنحاء العالم، أن هذه الأزمة، وهي الأعنف التي تجتاح العالم الرأسمالي منذ الأزمة الكبرى في عام ١٩٢٩، تتألف في الظاهر من مركبين متصلين: الأول – مركب الأزمة في الأسواق المالية والثاني – مركب الأزمة الاقتصادية العامة والتي تترتب حتماً على الأزمة الأولى، المالية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى المدى القريب أو المدى البعيد. وبات من المعروف أن الأزمة في الأسواق المالية نجمت، أساساً، عن سوء أداء المنظومات المالية المختلفة بمنأى عن رقابة الدولة، وانعكست في تكبّد تلك المنظومات خسائر مالية فادحة. وانهيار مؤسسات مالية كبرى وخاصة البنوك. وفقدان الثقة بالمؤسسات. وتراجع السيولة المالية بشكل حادّ للغاية. ومن ناحية أخرى موازية ومكملة أدّى النقص الكبير في «الأوكسجين» الماليّ إلى قيام المزيد من الشركات بإلغاء مشاريع اقتصادية وفصل عمال على نطاق واسع، كما أدّى إلى هبوط حجم الاستهلاك التجاري وحجم الإنتاج العام، وإلى ارتفاع حالات إفلاس المصالح والمؤسسات التجارية وتقلص دخل الدولة من الضرائب، علاوة على ارتفاع البطالة واتساع دائرة الفقر. وما إلى ذلك.

تبدو أوضاع إسرائيل الاقتصادية جيدة على المدى القريب، غير أنها ليست كذلك على المدى البعيد

يمكن القول بصورة عامة: إن المنظومات المالية في إسرائيل لم تواجه انهيارًا على غرار ما واجهته هذه المنظومات في سائر أنحاء العالم الرأسمالي، لكن بما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد، في شكل رئيسي، على التصدير، فهو متعلق للغاية بالاقتصاد العالمي، إلى درجة التبعية شبه المطلقة. كما أنه يتأثر، إلى حدّ بعيد، بهبوط حركة النشاط الاقتصادي في أميركا وأوروبا. ويبدو أن هذا الاعتماد كان له الأثر الأكبر، حتى الآن، وتمثل في دخول الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة ركود كبير، وفي تراجع نسبة نموه خلال العامين الحالي والفائت، تحت وطأة الأزمة العالمية.

مرّت إسرائيل، على مدار أعوامها الـ ٦١، بثورة اقتصادية كبيرة، وفقًا لما يقوله المعلق الاقتصادي في صحيفة «هآرتس»، نحميا شترسلر، الذي يعتبر من أبرز المعلقين الاقتصاديين. فقد انتقلت من «اقتصاد اشتراكي» يُدار من فوق (الدولة) إلى اقتصاد سوق حرة تنافسية، أتاح إمكان رفع مستوى المعيشة. ويضيف أنه نظرًا

إلى أن إسرائيل وجدت نفسها تخوض غمار الأزمة القاسية الحالية في ظل أوضاع اقتصادية جيدة نسبيًا فستخرج منها بجروح أقل، مقارنة بما سيحدث في العالم. علاوة على ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية انتهجت، منذ عام ١٩٨٥، سياسة موازنة مسؤولة، بحيث بقي العجز منخفضًا وتقلص الدين العام. كما أن مصرف إسرائيل المركزي نجح في كبح التضخم المالي.

بناء على ذلك يمكن القول، في رأي شترسلر، إن أوضاع إسرائيل الاقتصادية تبدو جيدة على المدى القريب، غير أنها ليست كذلك على المدى البعيد، بحسب ما يؤكد. وتبقى المشكلة المركزية كامنة في فئتين من فئات المجتمع الإسرائيلي، هما الحريديم (اليهود المتدينون المتشددون) والعرب، فمعظم أفراد هاتين الفئتين هم تحت خط الفقر. وتبلغ نسبة الذين لا يعملون في صفوف الرجال الحريديم والنساء العربيات نحو الثلثين. كما أن الحديث يدور، في الوقت نفسه، عن فئتين ليستا صهيونيتين. ونظرًا إلى أن نسبة الولادة لديهما عالية جدًا، فمن المتوقع أن تشهد الأعوام القريبة المقبلة نشوء أكثرية ليست صهيونية وذات مستوى معيشة منخفض. وثمة مشكلة أخرى تواجه إسرائيل هي تدهور جهاز التربية والتعليم، الذي لا يحفّز التفوّق. وتُضاف إليها مشكلة عدم الاستقرار السياسي للحكومات الإسرائيلية المختلفة. العبء الأمني الهائل يبقى المشكلة الأشد وطأة. ولا شكّ في أن التركيز على مشكلة الأمن، وابتعاد احتمالات السلام، لا يتيحان للحكومة الإسرائيلية أن تهتم بقضايا الحريديم والعرب وبجهاز التربية والتعليم خصوصاً وبمشكلات الاقتصاد والمجتمع عموماً. تخوفت إسرائيل من أن تطال الأزمة المالية العالمية مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية كلها ومنها التعليم والخدمات الصحية والسكن. وإضافة إلى ذلك الأجور والاستثمارات ومخصصات الإعانة والضمان الاجتماعي.

وتكمن مشاعر الخوف والقلق لدى الإسرائيليين من أن يصيب التدهور الاقتصادي كل ما يتعلق بالمعونات والضمان الاجتماعي، نتيجة سياسة التقليص والخصخصة التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي أضرّت بالشرائح الاجتماعية الضعيفة.

تحذر التقارير الاقتصادية الإسرائيلية من استمرار التوجهات الحالية، التي دمغت ولا تزال السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في إسرائيل منذ أكثر من عشرة أعوام. حيث ستلقي بظلال سلبية خطرة على الأوضاع في الأعوام المقبلة، فإسرائيل التي تتباهى بطموحها لتصبح دولة بمستوى الدول الغربية في كافة المجالات،

أصبحت تقترب أكثر نحو مستوى دول العالم الثالث نسبياً. فالإسرائيليون يعترفون منذ فترة أن الفجوة بين نسبة الأغنياء والفقراء أو الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تزال تزداد. ولم تفلح جميع مشروعات الإصلاح الاقتصادي في ردمها.

قضى الانتقال من اقتصاد القطاع العام إلى الخصخصة على شبكة الضمان الاجتماعي التي وفّرت أماكن عمل وحافظت على نوع من التساوي في الأجور ومستوى المعيشة، وشكلت الأساس لمجتمع إسرائيلي متضامن ومتماسك. وأدى الانتقال للاقتصاد الرأسمالي المفرط – الذي شمل إغلاق الكثير من المنشآت التابعة للحكومة والهستدروت – تلقائيا لارتفاع نسبة البطالة واستفحال الفقر. وكانت النتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حتى أصبحت إسرائيل الأولى في العالم من ناحية الفرق بين الشريحة الأغنى والأفقر في المجتمع.

وكانت إحدى النتائج السلبية للانفتاح على العولمة وإطلاق العنان لرأس المال الخاص، استيراد العمال الأجانب على حساب القوى العاملة المحلية. النتيجة المباشرة كانت البطالة وضرب قوى العمل المنظمة وتدني معدل الأجور. ففي حين انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، تهمشت الطبقة العاملة وأخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية.

انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، وتهمشت الطبقة العاملة وأخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية

التوجهات النيوليبرالية لحكومة نتنياهو

لم تواجه المؤسسات المالية في إسرائيل انهياراً على غرار ما حل بالشركات المالية في سائر أنحاء العالم الرأسمالي. ولكن بما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بشكل رئيسي على التصدير (الذي يبلغ نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي) فهو مرتبط للغاية بالاقتصاد العالمي إلى درجة التبعية المطلقة. كما انه يتأثر إلى حدّ بعيد بهبوط النشاط الاقتصادي في أميركا وأوروبا. ويبدو أن هذا الاعتماد كان له الأثر الأكبر، وتمثل في دخول الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة ركود كبير. وفي تراجع نسبة نموه خلال العامين الحالي والفائت.

دخلت إسرائيل الأزمة الاقتصادية وهي في وسط أزمة سياسية انتهت بانتخابات مبكرة وتشكيل حكومة يمينية جديدة. وعلى غرار ما حدث في الدول المتطورة تأثرت إسرائيل أيضا بأزمة البنوك التي خسرت مبالغ كبيرة جدا. فإسرائيل تبنت في العقدين الأخيرين سياسة السوق الحرة وحررت رأس المال من كل قيوده، وانتقلت الثروة القومية التي تركزت منذ تأسيس الدولة في أيدي الحكومة والهستدروت إلى أيدي

العائلات الغنية التي اشترت القطاع العام بأسعار منخفضة وقروض مريحة. وكما حدث في الدول الرأسمالية التي قلدت النهج الأميركي، أصبح الاقتصاد الإسرائيلي أيضا رهينة للعائلات الغنية ولمغامراتها المالية.

إن من يترأس حاليا الحكومة الجديدة هو بنيامين نتنياهو الذي يعتبر من اشد المؤيدين لسياسة اقتصاد السوق الحرة. ومن قام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد الإسرائيلي عندما شغل منصب وزير المالية في حكومة شارون بين ٢٠٠٣ -٢٠٠٥. وكان نتنياهو المسؤول عن تسريع عملية خصخصة المشاريع الحكومية وبيعها للرأسماليين الكبار، وهو من نزع صناديق التقاعد من يد الهستدروت وسلمها لشركات التأمين الخاصة لكي تستثمر هذه الأموال في البورصة، وهو من قلص مخصصات التأمين الوطني وبادر لخطة ويسكونسين لإجبار العاطلين عن العمل على الاشتراك يوميا في مراكز «التأهيل» كشرط لقبول مخصصات ضمان الدخل، كمقدمة لخصخصة مصلحة الاستخدام وكجزء من خصخصة مؤسسات الرفاه.

ترتكز النيوليبرالية، فلسفياً، على الحماية القصوى للملكية الخاصة ورفض تدخل الدولة في التخطيط أو توجيه الاقتصاد. وتقوم على حماية حقوق رأس المال، وبالدرجة الأولى حقوق الشركات الكبرى متعددة الجنسية، «بتحرير» الأسواق العالمية والتحرك بحرية مطلقة بين الشعوب والبلدان واختراق حدودها دون قيد أو شرط.

يقف نتنياهو أمام أزمة اقتصادية عميقة هي نتيجة مباشرة لسياسة السوق الحرة التي سمحت للشركات بالمضاربة بأموال الجمهور بطريقة مغامرة. وفي حين تقوم الحكومة الأميركية بضخ مبالغ خيالية للسوق الأميركي ويصل العجز في الميزانية إلى ١٢٪ تستمر الحكومة الإسرائيلية في التصرف وكأن الأزمة لا تعنيها، وتعتبرها أزمة «مستوردة» ولا علاقة لها بالسياسات الاقتصادية، ولكن هذا التصرف من قبل الحكومة هو تصرف يزيد بشكل حتمي نسبة الفقر والبطالة. والتي ترتفع باستمرار. وليس بوسع الحكومة إلا الانتظار حتى ينتهي الركود ويبدأ السوق الرأسمالي بـ «تصحيح أخطائه» كما حدث في السابق.

شملت المداولات على مشروع الميزانية في الحكومة، مطلع أيار ٢٠٠٩، لقاءات مكثفة بين مندوب رئيس الوزراء الاقتصادي، وبين رئيس الهستدروت عوفر عيتي ورئيس منظمة الصناعيين، شراغا بروش. وفور التوصل إلى صفقة شاملة بين الأطراف الثلاثة سارع المعلّقون للإعلان بأن عوفر عيني خرج منتصرا. غير أن هذا التعليق غير دقيق. فالمطلوب ممن يقف على رأس اتحاد النقابات العمالية في إسرائيل، إزاء أزمة اقتصادية خطيرة، أن يطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه الاستثمارات الحكومية لمشاريع البني التحتية، تأميم المصانع وبالتالي ضمان خلق أماكن عمل لمواجهة البطالة الآخذة بالاستفحال. ولكن ليس هذا ما حقّقه عيني، ولا حتى ما طالب به.

وقد حصلت الهستدروت على إلغاء التخفيض المخطط في أجور موظفي الدولة، وإلغاء الضريبة المقترحة على صناديق الاستكمال، وحصلت أيضا على بعض التعديلات القانونية لصالح العمال تتعلق بالاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي ومعاقبة أصحاب العمل الذين لا يحترمون حقوق العمال. ولكنها بالمقابل وافقت على خصخصة شركة الكهرباء وسلطة الموانئ ودائرة أراضي إسرائيل، الأمر الذي يعتبر محورا أساسيا في مشروع الميزانية.

بدأت الاتجاهات الاقتصادية النيوليبرالية كمدرسة اقتصادية في المركز الرأسمالي (الولايات المتحدة) في سبعينيات القرن الماضي متزامنة مع اشتداد الأزمة البنيوية التي يجتازها النظام الرأسمالي. وترتكز النيوليبرالية، فلسفياً، على الحماية القصوى للملكية الخاصة ورفض تدخل الدولة في التخطيط أو توجيه الاقتصاد. وتقوم على حماية حقوق رأس المال، وبالدرجة الأولى حقوق الشركات الكبرى متعددة الجنسية، «بتحرير» الأسواق العالمية والتحرك بحرية مطلقة بين الشعوب والبلدان واختراق حدودها دون قيد أو شرط. وفي مقابل هذا «التحرير»، تفرض كافة أشكال القيود والحواجز على حرية الأفراد (الفقراء والمعدومين والمهمشين) وتحركاتهم (الهجرة من أجل العمل وكسب العيش والسفر والتنقل). والغاية من هذا كله هي الإبقاء على الأجور المنخفضة وتصفية الانجازات والمكتسبات التي أحرزتها الطبقة العاملة والطبقات الشعبية عبر عقود طويلة من النضال.

تهدف النيوليبرالية، أيضاً، إلى إزالة أو تقليص الخدمات التي توفرها الحكومات لشعوبها وإلغاء الضوابط التي تفرضها الحكومات على الشركات الكبرى من أجل حماية المجتمع والمستهلك، وإحلال هذه الخدمات بسلع «وخدمات» تبيعها الشركات الرأسمالية الكبرى (خصخصة الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية. (وعلى الرغم من إدعاءاتها وترويجها لقدرتها على «تخفيض النفقات الحكومية»، واصلت هذه النفقات ازديادها على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

تنطبق هذه المميزات على من يرأس حكومة إسرائيل. ألا وهو بنيامين نتنياهو، وزير المالية السابق، والذي يعتبر ذا نهج جديد، صاحب وجهات نظر اقتصادية مغايرة تماما لسابقيه، يناشد بتنفيذ تقليصات من منطلق رأسمالي وليس بسبب الحاجة أو الضرورة، تعكس آراؤه وأقواله تغيرا جذريا لم يسبق له مثيل بالمشهد الاقتصادي الاجتماعي من قبل: تقسيم جديد لموارد الدولة ومصادرها – ليس بين الفقير والغني وإنما بين العام والخاص.

بنيامين نتنياهو هو أحد الأشخاص القلائل المتميز بكون أعماله مشتقة من فلسفته، ويختلف عن الآخرين الذين يأخذون بالاعتبار ظهورهم كذوي إحساس اجتماعي متطور، ويسوقون سياستهم الاقتصادية على أنها جاءت بدافع الضرورة الملحة. وأنه لا مفر من تنفيذها، أما بنيامين نتنياهو فهو يختلف تماما بتوجهه، إذ يعلن أنه سيقلص مصاريف الحكومة من دافع الفلسفة التي يؤمن بها وليس من دافع الضرورة. يكون بنيامين نتنياهو بهذا الأمر غير اشتراكي أو غير جمهوري وإنما يتفاخر بكونه رأسمالياً.

وجهات نظر بنيامين نتنياهو حادة وواضحة، وبحسبها فإن القطاع العام الضخم في الدولة هو حجر العثرة أمام الاقتصاد الإسرائيلي. والسبب الرئيسي في معظم الأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة. هو يعتقد أن الوضع الأمني وتدهور صناعات الهاي تك العالمية ساهمت مساهمة قليلة في سوء الأوضاع الاقتصادية، وليس بمقدور هذين العاملين تفسير التدهور الحاد الحاصل في الاقتصاد. الاقتصاد الإسرائيلي، حسب نتنياهو، مريض جدا والقطاع الخاص ضعيف ويتحمل الأعباء الثقيلة للقطاع العام المضخم.

يطالب نتنياهو بإحداث ثورة تضاهي تلك التي آمنت بها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة (ونفذتها فيما بعد)، مارغريت تاتشر. هذه الثورة هي رأسمالية مكررة، ذات قوة هائلة قد تغير الاقتصاد الإسرائيلي بشكل جذري فيما لو نفذت كما يدعي نتنياهو، تماما مثلما تغير الوجه الاقتصادي والاجتماعي لبريطانيا بعد حكم تاتشر.

قرر نتنياهو أن يجند كل الكادر العامل بحكومته من أجل ترجمة فلسفته إلى أرض الواقع والتي تتمثل بمئة وخمسين قرارا تصبو كلها إلى تحقيق الهدف نفسه: توزيع الموارد بشكل تقل فيه سيطرة القطاع العام عليها وتمكين القطاع الخاص من استعمال هذه الموارد من أجل نموه

قرر نتنياهو أن يجند كل الكادر العامل بحكومته من أجل ترجمة فلسفته إلى أرض الواقع والتي تتمثل بمئة وخمسين قرارا تصبو كلها إلى تحقيق الهدف نفسه: توزيع الموارد بشكل تقل فيه سيطرة القطاع العام عليها وتمكين القطاع الخاص من استعمال هذه الموارد من أجل نموه، إذ ان الحكومة تحرق الأموال بينما تنتج المصانع والشركات الأموال، وعليه يجب تحسين أوضاع هذه المصالح والشركات حتى لو كان ذلك على حساب القطاع العام.

يؤمن نتنياهو أيضا بأن تنفيذ فلسفته قد يؤدي في المرحلة الأولى إلى تعميق الكساد وزيادة البطالة. ولكن ذلك سيكون الثمن الذي سيدفعه الاقتصاد في طريق شفائه من كل أمراضه ويزيد من استقراره وثباته. ويعتقد أن إشفاء الاقتصاد يبدأ أولا من منطلق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة موارد الدولة ومصادرها وبعد ذلك يأتي دور تحسين

الحياة الاجتماعية. «ليس عيبا أن يربح أصحاب رؤوس الأموال، وإذا لم نعط الرأسمالي ربحه فهو قد يهرب من داخلنا ويأخذ معه خيرة رجالنا». نتنياهو يريد أن يحول إسرائيل إلى جنة عدن للمستثمرين وجهنم للوظائف الزائدة أو غير الضرورية.

بنت حكومة نتنياهو خطتها الاقتصادية لمواجهة هذا الوضع على أساس إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء.

وصل نتنياهو إلى سدة الحكم ورئاسة الحكومة بصفته الممثل المدافع عن منهج ونهج الرأسمالية النيوليبرالية والدفاع عن مصالح أرباب الرأسمال الكبير، وألف حكومة اليمين المتطرف في عز إعصار الأزمة المالية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي التي طالت الاقتصاد الإسرائيلي وعمقت من مرحلة ركوده. ولمواجهة هذه الأزمة الزاحفة لا يقترح نتنياهو وحكومته مواجهة وإنقاذ الدولة من الركود والبطالة. بل إنقاذ بنوك وشركات الرأسمال الكبير من الأزمة والإفلاس والانهيار على حساب الشرائح الاجتماعية المسحوقة من ذوي الدخل المحدود والبسيط. في وقت تعكس فيه الإحصائيات الرسمية انه منذ بداية هذه السنة يبلغ معدل من يطردون إلى سوق البطالة شهريا أكثر من عشرين ألف عاطل عن العمل جديد. وانه حتى نهاية السنة سيزداد عدد العاطلين عن العمل بأكثر من ١٣٠ ألف شخص ليصبح عدد هذا «الجيش» حتى نهاية السنة الحالية أكثر من ثلاثمائة ألف شخص وأكثر من ٩٪ من قوة العمل. وقد بنت حكومة نتنياهو خطتها الاقتصادية لمواجهة هذا الوضع على أساس إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء. ففي هذه الخطة يجري الحديث عن تخفيض ضريبة الدخل عن ذوي الدخل المرتفع ٦٥٪ (كما كان عام ٢٠٠٣) إلى ٣٦٪. وتخفيض ضريبة الشركات عن الشركات الاحتكارية من ٣٦٪ (كما كان عام ٢٠٠٣) إلى ١٨٪، وتخصيص عشرين مليار شيكل لدعم البنوك والشركات الكبيرة المأزومة، ومقابل ذلك زيادة الضريبة المضافة عن الخضار والفواكه وتجميد أجور العاملين في القطاع العام. وضرب مخصصات التقاعد والبطالة. وتوسيع نطاق ونفوذ شركة ويسكونسين[١٢] لنهب واستغلال العاطلين عن العمل والمسنين وحقوقهم، وزيادة ضريبة الأرنونا[١٣] والضرائب على الهواتف والدخان. وإلغاء العديد من الامتيازات المادية التي كانت تقدم للنساء العاملات وغير ذلك.

ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ هي ١٧٠ مليار دولار. وهي أكبر ميزانية في تاريخ إسرائيل

الفصل الثالث: ميزانية إسرائيل ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

صادقت الحكومة الإسرائيلية وبعد مناقشات ماراثونية على الميزانية العامة لإسرائيل للعام الحالي وللعام المقبل والبالغة ٦٤٥ مليار شيكل (١٧٠ مليار دولار)، بما في ذلك قانون التسويات[١٤] مقابل مبلغ ٣١٤ مليار شيكل في العام ٢٠٠٨، ولتكون

بذلك أكبر ميزانية في تاريخ دولة إسرائيل. وجرى التصويت على الميزانية بأغلبية كبيرة. حيث صوت إلى جانب مشروع الميزانية ٢٦ وزيرا. في حين عارضه وزراء حركة (شاس) الأربعة وفي مقدمتهم زعيم الحزب «ايلي يشاي». الذي أوضح انه وزملاءه صوتوا ضد مشروع الميزانية بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة على الفواكه والخضراوات في هذا المشروع.

وتبلغ ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٩ نحو ٣٢٠ مليار شيكل (٨٤ مليار دولار) وميزانية العام المقبل ٢٠١٠ أكثر من ٣٢٥ مليار شيكل (٨٦ مليار دولار). وقد واجهت الحكومة عدة عثرات عند مصادقتها على ميزانية الدولة وبالأساس من قبل حزب «شاس» الديني المتزمت، الذي أصرّ على زيادة مخصصات الأطفال، ولكن هذا يعتبر خطا احمر بالنسبة لوزارة المالية. فيما طالب وزير الدفاع ورئيس حزب العمل، ايهود باراك، بزيادة في ميزانية الأمن.

تضمَّن المشروع الأصلي لموازنة العام ٢٠٠٩ ، الذي قُدّم في تشرين الأول٢٠٠٨ ، خططًا لإجراء تقليص كبير في موازنة وزارة الدفاع إلى جانب تقليص أفقي في موازنات سائر الوزارات، في محاولة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية وما يترتب عنها من انخفاض في الإيرادات من الضرائب. لكن الأمور لم تبقَ على حالها: فالحكومة سقطت، وأجريت انتخابات جديدة، وأقيم ائتلاف حكومي جديد. وقد أفرزت إقامة الائتلاف الحكومي الجديد إلغاء للتقليص في موازنة وزارة الدفاع الذي سبق وتحدثوا عنه، واستبداله بالتصديق على إجراء تقليص أفقي في كافة الوزارات – ما عدا وزارة الدفاع – يتجاوز ما جرى التخطيط له في المرحلة السابقة.

من بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة. نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٥٥ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٢ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٤ مليار شيكل) ووزارة الأمن الداخلي (٨,٥ مليار شيكل)

ومن بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة. نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٥٥ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٢ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٤ مليار شيكل) ووزارة الأمن الداخلي (٨,٥ مليار شيكل).

تبين معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية[١٥] أن الحرب على غزة والإبطاء الحاد في الاقتصاد، بالإضافة إلى الانتخابات العامة. كل ذلك أدى إلى ارتفاع حاد في عجز ميزانية الدولة، بحيث يبلغ أكثر من ٤٢ مليار شيكل (١١ مليار دولار. وهو ٦ أضعاف الهدف المحدد). هذا لان الحرب زادت بشكل كبير النفقات الحكومية.

وبحسب المعطيات ذاتها كانت قيمة العجز في العام ٢٠٠٨ اقل بنصف من الهدف الرسمي (١,٦٪ من الإنتاج)، وهو يبلغ نحو ٥ مليار شيكل فقط (أي نحو ١,٣

مليار دولار). أما العجز في الميزانية في العام ٢٠٠٩، فقد وصل إلى نحو ٦٪ من الإنتاج مقابل ١٪ من الإنتاج فقط في الهدف الأصلي.

وإضافة إلى ذلك خسرت الدولة خسارة كبيرة تصل إلى حوالي ٣٥ مليار شيكل (٩ مليار دولار) في المداخيل من الضرائب (مقابل الخطة الأصلية). وأدى الارتفاع الحاد في العجز إلى ارتفاع ملحوظ ومقلق في نسبة الدين العام من الإنتاج. وتخفيض ترتيب الائتمان لإسرائيل.

بلغت الميزانية العسكرية المباشرة ٥٥ مليار شيكل، وهي تشكل حوالي ١٨٪ من ميزانية الدولة، وتعتبر لذلك عبئا كبيرا على الدولة، وأما إذا أخذنا بعين الاعتبار كل مركبات الأمن في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخاصة ميزانية الأجهزة الاستخباراتية، ووزارة الأمن الداخلي (الشرطة وما يرتبط بها) وأيضا الصرف على الاستيطان في الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية المحتلة، فإن تكلفة «الأمن» في إسرائيل تستهلك حوالي ٢٨٪ من ميزانية الدولة. بالإضافة لذلك، لا تشمل ميزانية الدولة التكلفة الاقتصادية للخدمة الإلزامية والاحتياط في الجيش (غياب قوى عاملة عن العمل الإنتاجي)، وقيمة الأراضي المستخدمة للقضايا الأمنية، وتكلفة الوقاية والحماية على المستوى الشخصي، وإضافة كل هذا من شأنه أن يزيد تكلفة الأمن بحوالي ١٠ مليارات شيكل (حوالي ٢,٦٣ مليار دولار) سنويا[١٦].

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية أكبر ميزانية عسكرية في تاريخها للعام ٢٠٠٩ قدرت قيمتها بحوالي ٥٥ مليار شيكل (نحو ١٥ مليار دولار) تنطوي على زيادة بقيمة ١٢,٥ مليار شيكل عن السنة الماضية.

يذكر أن الهيئة العامة للكنيست ليس من صلاحيتها البحث في ميزانية الأمن، ولا حتى اللجان البرلمانية ذات الشأن، مثل لجنة المالية ذات الصلاحيات التنفيذية، ولجنة الخارجية والأمن، وفي كل عام يتم إقامة لجنة مقلصة جدا من خمسة أو ستة نواب، من أصل ١٢٠ نائبا، للبحث في الميزانية، وعادة فإن هذه اللجنة تتبنى مطالب الجيش بزيادة الميزانية، أضف إلى ذلك كون بعض بنود ميزانية الأمن سري للغاية ولا يعلن عنها بتاتا.

ومن بين الصفقات العسكرية الموقعة خلال عام ٢٠٠٩ نجد غواصات من طراز دولفين يمكن تزويدها بالسلاح النووي، منظومة «القبة الحديدية» التي تم الإعلان عن نجاحها مع نهاية عام ٢٠٠٩ وهي تشتمل على كتيبة كاملة من مضادات الصواريخ الطويلة والقصيرة والمتوسطة المدى، أنظمة دفاعية وهجومية يتم توجيها بالليزر لتكون أكثر قدرة على إصابة أهدافها بدقة، أضخم صفقة طائرات من طراز إف٣٥، مناورات عسكرية في البحر المتوسط. وغيرها من الأسلحة الأخرى المنتجة محليا، ومن أجلها اعتمدت ميزانية عسكرية وُصفت بأنها «الأكبر في تاريخ الدولة العبرية» أو «ثورة التسلح»، فيما رآها آخرون مؤشرا واضحا على تأهب لمواجهة حاسمة خلال ٢٠١٠.

واعتمدت الحكومة الإسرائيلية أكبر ميزانية عسكرية في تاريخها للعام ٢٠٠٩ قدرت قيمتها بحوالي ٥٥ مليار شيكل (نحو ١٥ مليار دولار) تنطوي على زيادة بقيمة ٥ , ١٢ مليار شيكل عن السنة الماضية، وهو ما اعتبره كثير من المراقبين المؤشر الأكبر على قرب المواجهة الإسرائيلية المحتملة مع «حزب الله» اللبناني أو حركة «حماس» أو إيران، أو ما يسمى بمحور «الممانعة».

ساهمت الحرب على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بشكل محوري في زيادة الطلب الإسرائيلي على شراء الأسلحة المتنوعة

كما كان لافتا أن تصف صحيفة «هآرتس»[١٧] العبرية خطة تسلح الجيش التي اعتمدها رئيس الأركان «غابي أشكنازي» للعام ٢٠٠٩ بـ«الثورة» نظرا لأنها ستتضمن صفقات أسلحة ضخمة بالإضافة للتوسع في السلاح البري. فخطة التسلح الخمسية التي أطلق عليها اسم «تيفين» تنحصر في تعزيز ذراع سلاح البر كدرس من حرب لبنان الثانية صيف ٢٠٠٦، والتزود بمئات المدرعات «ستريكر» الأميركية الصنع ومدرعات «ميركفاه» الإسرائيلية، والتي قرر الجيش استمرار إنتاج «طراز ٤» منها، كما سيزود سلاح البحرية بسفينة حربية متعددة المهام.

السلاح مائل المسار

ساهمت الحرب على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بشكل محوري في زيادة الطلب الإسرائيلي على شراء الأسلحة المتنوعة، ولا سيما التي تستخدم فيما يعرف بحرب العصابات، خاصة من نوعية السلاح المعروف ب « السلاح مائل المسار»، وفقا لتقرير صدر مطلع العام الجاري عن معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب[١٨].

وبحسب التقرير الذي أعده «يفتاح شافير»، رئيس مشروع التوازن العسكري في الشرق الأوسط، فإن حصول دول مثل سورية وإيران على كميات كبيرة من السلاح الصاروخي كان من أهم أسباب زيادة الطلب الإسرائيلي على شراء الأسلحة خلال العام الحالي، وازدياد الحاجة لتطوير نظام دفاع صاروخي تواجه به الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.

تستعد إسرائيل لشراء غواصتين من طراز دولفين من ألمانيا بقيمة ١,٩ مليار دولار

دولفين النووي

ومن أبرز واردات الأسلحة الإسرائيلية خلال هذا العام الحالي ما كشفه تقرير لوكالة «أسوشيتيد برس» الأميركية أواخر شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩ عن أن إسرائيل تستعد لشراء غواصتين من طراز دولفين من ألمانيا بقيمة ٩ , ١ مليار دولار

يمكن تزويدهما بأسلحة نووية لضمهما إلى ثلاث أخريات في أسطولها البحري.

منظومة القبة الحديدية

وحول تصنيع الأسلحة والمنظومات العسكرية محليا خلال العام الحالي أعلن الجيش الإسرائيلي في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٩ أنه أجرى التجارب النهائية لمنظومة «القبة الحديدية» التي تشتمل على مجموعة كاملة من مضادات الصواريخ بعضها محلي الصنع والآخر تم تطويره بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي يهدف لحماية المستوطنات والقرى الإسرائيلية من الصواريخ الفلسطينية محلية الصنع.

وكان من المتوقع أن تبدأ منظومة «القبة الحديدية» العمل رسميا خلال صيف ٢٠١٠ إلا إن هذه التوقعات بدا يشوبها بعض الشك، ويقدر أن تصل تكلفة منظومة القبة الحديدية إلى أكثر من ٤ مليار شيكل (حوالي ١,٢ مليار دولار)، لا تشمل تكلفة إطلاق صاروخ واحد والمقدرة بحوالي مئة ألف شيكل، وقد قدرت أوساط عسكرية أنه في حال حدوث مواجهة مع حزب الله أو مع حماس فإنه من المتوقع أن يصل عدد الصواريخ الموجهة إلى إسرائيل من ٢٠٠٠٠ ألف إلى ٣٠٠٠٠ ألف صاروخ.

أكبر صفقة طائرات.. وأكبر مناورات

وعلى مستوى صفقات الأسلحة التي لم تسلم بعد. فأبرزها صفقة الطائرات من طراز إف ٣٥ التي وصفتها الصحافة الإسرائيلية بأنها الأكبر في تاريخ إسرائيل، حيث يتراوح حجمها بين ٧,٥ و٩,٧٥ مليارات دولار، والتي من المقرر أن تحصل إسرائيل على بعضها مع بداية عام ٢٠١٠.

وطلبت إسرائيل بموجب الصفقة من الولايات المتحدة توفير ٧٥ طائرة من طراز (إف ٣٥) يقدر سعر الطائرة الواحدة بنحو ١٣٠ مليون دولار، وتأمل إسرائيل أن تخفض سعرها إلى ١٠٠ مليون دولار، وفي هذه الحالة سيبلغ حجم الصفقة ٧,٥ مليارات دولار.

وشهد العام الحالي على صعيد المناورات العسكرية إجراء الجيش الإسرائيلي أكبر مناورات داخلية في تاريخه، حاكى فيها تعرض البلاد لهجوم متزامن من إيران وسورية وحزب الله وحماس، كما أجرى عددا من المناورات المشتركة كان من أبرزها المناورات البحرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية بالمتوسط، والتي حملت

اسم «كوبرا شجر العرعر»، يوم ٢١ تشرين الأول الماضي، بهدف اختبار مجموعة من المنظومات الدفاعية الصاروخية المشتركة، وفحص قدرة الآليات الدفاعية الإسرائيلية، وخاصة منظومتي الصواريخ أرو-حيتس وباتريوت، والتصدي للصواريخ الباليستية البعيدة المدى.

أكثر من أربعمائة ألف عامل أجنبي يعملون اليوم في إسرائيل يعيش اغلبهم ظروفاً يرثى لها

والسؤال هو من أين، من أي مصادر ستمول حكومة نتنياهو هذه الأهداف، ما هي وسائل التمويل؟ يتشكل مصدر التمويل من تقليص منهجي في أجور ومستوى معيشة العاملين. فقد أقرت الحكومة وفق الميزانية الجديدة تقليص عشرة مليارات شيكل، ستأخذها من عدة بنود أهمها تجميد الأجور في القطاع العام، وبالأساس في قطاعات الخدمات العامة، من موظفي سلك التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والسلطات المحلية. وإضافة إلى تجميد الأجور تقرر وبموافقة قيادة نقابة العمال العامة (الهستدروت) إلغاء العلاوات التي كانت مقررة للعاملين في هذه القطاعات وإلغاء الامتيازات والحقوق التي تمتع بها الموظفون والعاملون مثل أيام العطلة ومخصصات الترفيه وملابس ودرجات أقدمية. كما يدخل في باب التقليصات إلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في إيلات وتخفيض الإعفاء من دخل أجرة السكن وفرض ضريبة على صناديق الاكتمال. وفرض ضريبة على الخضار والفواكه والتي كانت معفية حتى الآن من دفع ضريبة القيمة المضافة. وكل ما يذكر في باب التقليصات من الميزانية العسكرية هو «إلغاء قسم من الإضافات التي استلمها الجهاز الأمني السنة الماضية»، وتخطط الحكومة في المقابل لتخفيض ضريبة الدخل عن أصحاب رؤوس المال من ٦٠٪ إلى ٣٥٪ وعن الشركات من ٥٠٪ إلى ١٨٪.

أما فيما يتعلق بالعمالة الأجنبية فقد ورد في صحيفة «يديعوت أحرونوت» [١٩] أن شتاينيتس -وزير المالية الإسرائيلي- أمر المسؤولين في وزارته بإعداد خطة عامة لطرد مئة ألف عامل أجنبي يعملون بصورة غير شرعية في إسرائيل باعتبار أنهم «يحتلون» أماكن إسرائيليين عاطلين عن العمل. يشار إلى أن هذه ليست أول مرة يجري فيها الحديث عن طرد عمال أجانب، إذ كلما زاد الحديث عن اتساع البطالة تلجأ الأوساط الإسرائيلية الحاكمة إلى اتهام العمال الأجانب بأنهم «احتلوا» أماكن عمل الإسرائيليين. وهو على كل اتهام غير صحيح. إذ ان العمال الأجانب ومن قبلهم الفلسطينيون يعملون في الإعمال الشاقة التي يرفض الإسرائيليون العمل فيها لقلة أجرها وصعوبتها سواء أكان ذلك في البناء والزراعة أم أعمال التنظيف، كما أن أرباب العمل وجدوا في العمال الأجانب مصدرا للربح الإضافي الأكبر.

سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩

حيث أجرة العامل الأجنبي اقل نسبيا من نصف أجرة العامل الإسرائيلي وفي كثير من الحالات يتم الالتفاف على الحقوق والضمانات الاجتماعية والنقابية للعامل الأجنبي، يشار إلى ان أكثر من أربعمائة ألف عامل أجنبي يعملون اليوم في إسرائيل يعيش اغلبهم ظروفاً يرثى لها.

الفصل الرابع: التضخم المالي

سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ (ما عدا سنة ٢٠٠٢، حيث كانت نسبة التضخم ٦,٥٪) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

تجاوز التضخم للعام ٢٠٠٩، كما حصل في العامين الماضيين، سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية ووصل إلى ٣,٩٪. وأهم مؤثرات التضخم الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار المياه بشكل غير مسبوق.

تشير تقديرات بنك إسرائيل إلى أن جدول غلاء المعيشة سيستقر ضمن هدف التضخم المعلن من قبله

وقد سجل التضخم المالي في إسرائيل، شهرا تلو الآخر ارتفاعا تجاوز في بعض الأحيان نسبة ٣,٠٪. كما حدث في شهر تشرين الثاني، رغم أن التوقعات المسبقة والمتعلقة بالأشهر ذاتها كانت تشير إلى ارتفاعه بنسبة أقل من ذلك، وهذا ما أدى بالفعل إلى اجتياز التضخم المالي حاجز ٣٪ مع نهاية العام ٢٠٠٩، وذلك للعام الثالث على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧ و-٢٠٠٨، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٣,٦٪ و-٣,٨٪ على التوالي. وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود والسكن.

وعلى الرغم من نسبة التضخم العالية لعام ٢٠٠٩، من المتوقع أن يبقي محافظ بنك إسرائيل نسبة الفائدة كما هي (١,٢٥٪)، ويعود السبب في عدم تغيير نسبة الفائدة إلى ضعف معين في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. يتخوف بنك إسرائيل من رفع نسبة الفائدة في هذه الأوقات بالذات ما قد يؤدي إلى تقوية الشيكل مقابل العملات الصعبة المهمة، وهذا بحد ذاته سيلحق أضرارا إضافية بالمصدرين.

وتشير معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٥,٥٪ إلى ١٦,٥٪ أواسط عام ٢٠٠٩ ساهم بحوالي ٤٠٪ من جدول غلاء المعيشة العام نفسه، بينما لو لم تحسب هذه التأثيرات لكان جدول غلاء المعيشة ارتفع بنسبة ٢,٥٪ فقط.

ومن بين البنود التي ارتفع سعرها خلال ٢٠٠٩ نجد أن أسعار المواصلات والاتصالات ارتفعت بنسبة ٥ , ٦٪ ، أسعار السكن بنسبة ٨ , ٥٪ ، أسعار صيانة المباني بنسبة ٥ , ٥٪ ، الخضار والفواكه بنسبة ٧ , ٨٪ . أما أسعار الملابس والأحذية فسجلت انخفاضا بنسبة ٦ , ٤٪ وانخفضت أسعار المفروشات والأثاث البيتي بنسبة ٨ , ١٪ .

تشير تقديرات بنك إسرائيل إلى أن جدول غلاء المعيشة سيستقر ضمن هدف التضخم المعلن من قبله . والذي يتراوح بين ١٪ إلى ٣٪ ، وذلك بالرغم من ارتفاع الجدول فوق الهدف . تعزز هذه التوقعات إصرار محافظ بنك إسرائيل عدم رفع الفائدة خلال الفترة القادمة .

وكانت أسعار المياه من بين المواد التي ارتفع سعرها بشكل جذري حيث ارتفعت اسعارها بحوالي ٣٦٪ . ومن المقرر أن ترتفع ارتفاعا إضافيا خلال عام ٢٠١٠ ، الى جانب ارتفاع أسعار المجوهرات بنسبة ١٦٪ ، ارتفاع أسعار الخضار الطازجة بنسبة ٦ , ١٤٪ ، ارتفاع أسعار النفط والوقود والسولار للتدفئة البيتية بنسبة ٥ , ١٣٪ ، ارتفاع أسعار وجبات الغذاء في أماكن العمل بنسبة ٨ , ١٢٪ ، ارتفاع أسعار السجائر بنسبة ٥ , ١٣٪ ، ارتفاع أسعار المنتجات للاتصالات بنسبة ٩ , ١١٪ ، ارتفاع أسعار السيارات الخاصة وصيانتها بنسبة ٩ , ١٠٪ وغيرها .

شكل عام ٢٠٠٩ عاصفة بكل معنى الكلمة في ما يتعلق بأسعار المياه

وسيتم على ضوء الارتفاع الذي طرأ على جدول غلاء المعيشة لسنة ٢٠٠٩ ، تحديث الأجور في شهر كانون الثاني من ٢٠١٠ (التي تدفع في بداية شباط ٢٠١٠) من درجات ضريبة الدخل ونقاط التزكية بنسبة ٨ , ٣٪ . سيرتفع الأجر الصافي نتيجة لذلك في شهر كانون الثاني لدى معظم الأجيرين والمستقلين في القطاع بنسبة ١٪ تقريبا ، هذا بالإضافة إلى زيادة أصغر سيتم إدخالها على الأجر الصافي نتيجة تنفيذ المرحلة التالية من الإصلاحات في ضريبة الدخل التي صادقت عليها الحكومة .

وقد تراجع جدول غلاء العيشة في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٧ بفعل تراجع سعر صرف الدولار ، الأمر الذي كان انعكس مباشرة على أسعار البيوت من بيع وتأجير وصيانة . والتي تحتل حوالي ٢٠٪ من جدول الغلاء ، إضافة إلى أسعار السيارات والمعدات الكهربائية البيتية وغيرها من البضائع المستوردة ، وهو الأمر الذي أدى إلى التخلي عن تسعيرة الدولار لمثل هذه السلع ، ونتيجة لهذا التخلي بدأت هذه القطاعات تسجل ارتفاعات بنسبة ٤ , ٠٪ أو أكثر ، مما ساهم في رفع التضخم وليس تراجعه منذ عام ٢٠٠٧ .

وكان مؤشر التضخم المالي المتعلق بتجارة الجملة، (والذي سجل ارتفاعات عدة في أشهر سابقة بنسبة وصلت ٢,٢٪ في الصناعات الموجهة للسوق المحلية، ما يعني ارتفاعا مستقبليا لهذه الأسعار في السوق) يعدّ من مؤشرات ارتفاع التضخم المالي مستقبلا.

كشف مكتب الإحصاء الإسرائيلي أن الأزمة الاقتصادية العالمية خفضت جداول غلاء المعيشة في العالم. فالأسعار في أوروبا والولايات المتحدة والصين انخفضت، وكما انخفض حجم التضخم في شرق أوروبا وفي الشرق الأوسط. بينما تواصل الأسعار في إسرائيل ارتفاعها. وتشير المعطيات إلى أنه بالمقارنة مع الدول الأخرى. فإن جدول غلاء المعيشة والتضخم المالي في إسرائيل هو أعلى بكثير مما هو عليه في معظم الدول الأوروبية أو دول شرق آسيا.

شكل عام ٢٠٠٩ عاصفة بكل معنى الكلمة في ما يتعلق بأسعار المياه. فقد تقرر مع بداية العام فرض ضريبة استهلاك تدعى «ضريبة القحط» على كل عائلة يزيد استهلاكها عن الكمية المسموح بها، وعلم أن هذه الضريبة التي تسمى أيضا «ضريبة الاستهلاك الزائد» قد أقرتها «سلطة المياه» كبديل لمنع ري الحدائق الخاصة. وبحسب اقتراح «سلطة المياه» يترتب على عائلة مؤلفة من ٤ أنفار تستهلك أكثر من ٣٠ مترا مكعبا خلال شهرين ان تدفع عن كل متر مكعب إضافي ٢٠ شيكلاً، وهو مبلغ يزيد بضعفين عن السعر الحالي. وتدعي «سلطة المياه» أن فرض الضريبة الجديدة سوف يؤدي إلى توفير ما يقارب ٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. ولكن هذه الضريبة ألغيت وتقرر رفع أسعار المياه بنسبة ٤٠٪ حتى شهر آذار ٢٠١٠، علما أن أسعار المياه ارتفعت خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٪. وقد حذرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في بداية عام ٢٠٠٩ من ارتفاع حاد في سعر المياه خلال العام نفسه أو مع مطلع العام ٢٠١٠. الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل، ووفقا لتقديرات مؤسسة التأمين الوطني فإن تكاليف ثمن المياه لعائلة واحدة كان قبل الغلاء يقدر بحوالي ١١٥ شيكلاً شهريا، في حين سيرتفع سعر المياه للعائلة الواحدة مطلع العام القادم بنسبة ٤٠٪ أي أن المصروف العائلي للمياه سيصبح قرابة ١٦٠ شيكلاً شهريا، الأمر الذي ينعكس سلبا على طبقات كثيرة في المجتمع، وبالذات تلك التي يشكل كل شيكل أمرا حاسما بالنسبة لها. وتساءلت صحيفة «إسرائيل اليوم»[٢٠] عن مستقبل العنصر الأهم في حياة البشر. وإمكانية تحوله إلى سلعة يستهلكها الأغنياء فقط بالمستقبل القريب.

وقد أظهرت استطلاعات للرأي مؤخرا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر، وبعد اتخاذ القرار برفع أسعار المياه بهذا الشكل، أن ٥٠٪ من الجمهور الإسرائيلي أعربوا عن خشيتهم من أن تكون سياسة الحكومة الإسرائيلية، سببا في إيصالهم إلى تحت خط الفقر.

وجاء في الاستطلاعات أن حوالي ٢٥٪ من السكان، قد بدأوا بانتهاج سياسة الاقتصاد في المعيشة، عدا الأدوية والمواد الأساسية. ووصل القائمون على الاستطلاعات إلى نتيجة أن السكان بدأوا يتخوفون من أن ينحدر بهم الحال إلى ما تحت خط الفقر، وعليه قاموا بعمل تقليصات في مصروفاتهم حتى فيما يتعلق بالأساسيات. ويعتقد القائمون على الاستطلاعات أن الحكومة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذه الظاهرة، وأن عليها أن تُخرِج هذه الطبقة من دائرة الفقر، وأن تُنهيها على المدى البعيد.

وبدأت إسرائيل تروج لرزوحها تحت أزمة مياه عسيرة قبل عدة أعوام، وادعت جهات في إسرائيل، من مزارعين وصناعيين ومستوطنين، أن إسرائيل تواجه هذا العام أزمة في المياه هي الأخطر خلال العقد الأخير، وذلك على ضوء شح الأمطار في الشتاء الأخير. والتزايد الكبير في الاستهلاك البيتي للمياه وبالذات لري الحدائق البيتية.

وذكر تقرير نشرته صحيفة هآرتس[٢١] أن التوقعات تشير إلى انخفاض مستوى مصادر المياه الرئيسة إلى ما تحت الخطوط الحمر مع حلول نهاية الصيف المقبل، الأمر الذي سيهدد جودة المياه. وستضطر سلطة المياه الإسرائيلية، على ضوء الوضع الناشئ، إلى اتخاذ إجراءات للتوفير في المياه.

ولكن يعتقد بعض خبراء المياه[٢٢] أن هذه الادعاءات تحركها مجموعات لديها مصالح خاصة تريد إقامة معامل تحلية مياه وشركات ضالعة في إقامتها. يشار إلى أن مسألة مصادر المياه هي قضية مهمة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذ تسلب إسرائيل المياه العذبة من الحوض الجوفي في الضفة. وتشير المعطيات الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تستخرج نحو ٨٠٪ من المياه الجوفية في الضفة لاستخدام مستوطنيها وللاستخدام داخل إسرائيل فيما يبقى ٢٠٪ من مياه الحوض الجوفي في غرب جبال الضفة للفلسطينيين، وذلك رغم أن لدى إسرائيل بدائل للمياه الجوفية في الضفة.

تعاني الشرائح الفقيرة من ارتفاع الأسعار، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه، وبناء عليه يتم طرح هذه القضية بقوة على جدول أعمال الكنيست. وقد

أعلن وزير المالية السابق روني بار- أون ووزير المالية الحالي يوفال شطاينيتس أنهم لا ينوون المس بهذه الشرائح . وأنهم سيوصون بوضع خطة لإنقاذ من يعيش داخل الشرائح الفقيرة والضعيفة، والتي يصل معدل صرفها على المواد الغذائية إلى أكثر من ٣٣٪ من مدخولها الشهري، وذلك وفق تقارير سابقة لدائرة الإحصاء المركزية، مع تعديلها بموجب الغلاء الحاصل، وفي حالات كثيرة ترتفع هذه النسبة إلى أكثر بكثير، وهذا مقابل ١٢٪ إلى ١٥٪ لدى الشرائح الغنية وذات الدخل العالي، مما يجعل العبء الأساس المترتب على رفع الأسعار يقع على عاتق الشرائح الفقيرة .

وطالب وزير الصناعة والتجارة السابق، إيلي يشاي، الزعيم السياسي لحركة «شاس» الدينية، برفع المخصصات الاجتماعية الأساسية التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) للمسنين والأولاد، ومن هم خارج سوق العمل، بسبب البطالة أو الإعاقة الجسدية، وسانده بالطلب وزير الرفاه الاجتماعي، إسحق هرتسوغ، من حزب «العمل»، الذي دعا إلى إجراء تعديل كهذا مرتين في العام .

كلفت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ خزينة الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل

ويهدد استمرار ارتفاع الأسعار بتوسيع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل بين أصحاب الدخل العالي وأصحاب الدخل المنخفض . وقد أشارت سلسلة من التقارير الرسمية المحلية[٢٣]، وحتى الصادرة عن مؤسسات اقتصادية عالمية، إلى أن الفجوات الاجتماعية في إسرائيل تعتبر الأكثر اتساعا من بين الدول المتطورة .

الفصل الخامس: تكلفة الانتخابات الاقتصادية

كلفت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ خزينة الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصف المبلغ عبارة عن تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم أو لمن يقرر أن يستغل هذا اليوم كإجازة مدفوعة مما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الإنتخابات المركزية . فعلى سبيل المثال رصدت ميزانية بقيمة ٢٠٧ مليون شيكل (٥٤,٤ مليون دولار) للجنة الانتخابات المركزية، التي تدفع بدورها مبلغ ١٢٠ دولارا لكل عضو لجنة صندوق، و٢٥٠ دولارا لكل

سكرتير صندوق و٢٢٠ دولارا لكل حارس على الصندوق. ويقبض كل حزب مبلغا لمصاريفه الانتخابية بقيمة ١,٢ مليون شيكل (٣٠٠ ألف دولار) مقابل كل عضو كنيست ينتخب، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في دفع رواتب ١٢٠ عضو كنيست على الرغم من عدم انعقاد أية جلسات حكومية أو برلمانية في الفترة الواقعة بين موعد الانتخابات وحتى تشكيل الحكومة الجديدة (حوالي ٣٠٠ مليون شيكل).

وتفيد معطيات وزارة المالية أن معظم الأحزاب والكتل البرلمانية لا تملك القدرة الكاملة على تمويل الحملات الانتخابية، وعلى سبيل المثال يعاني حزب العمل من عجز بقيمة ١٢٠ مليون شيكل، وأما حزب التكتل الحاكم يعاني من عجز بقيمة ٤٠ مليون شيكل. وقد حصل كل واحد من الأحزاب على مبلغ ١,١ مليون شيكل عن كل عضو قائم في الحزب قبل الانتخابات، وإليه يضاف مبلغ ٦٢ ألف شيكل يتعلق بالتمويل الجاري لكل عضو، ومبلغ ١٨٧٠ شيكلاً تبرعات من أشخاص خارج الحزب.

وقدرت أوساط اقتصادية أن المبالغ المصروفة على الدعاية الانتخابية في شبكة الإنترنت فاقت بكثير تلك المصروفة على الدعاية في أجهزة التلفزيون ووصلت إلى حوالي ٨٠٠ مليون شيكل.

وكانت مصاريف الانتخابات الأخيرة أحد العوامل المساهمة في ازدياد العجز الحكومي إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد دفع هذا الأمر العديد من زعماء الأحزاب (ومن بينهم بنيامين نتنياهو زعيم حزب التكتل الحاكم، وتسيبي ليفني زعيمة حزب كاديما والمعارضة) للعمل من أجل تغيير طريقة الانتخابات.

تعرف هذه الظواهر باسم الاقتصاد الانتخابي والذي سبب مشاكل جمة لوزارة المالية وللدولة على مر السنين. وتمثلت هذه المشاكل بزيادة ميزانيات الدولة في الفترة القريبة من الانتخابات، وعليه دخلت الدولة في عجز مستمر اضطر على إثره موظفو الوزارات المالية أن يجدوا التمويل المناسب لهذا العجز. وبدأت الظواهر المتعلقة بالاقتصاد الانتخابي بالظهور جليا منذ بداية السبعينيات. وقد أخذت أشكالا متعددة. فمثلاً في السبعينيات أقيمت شوارع جديدة وتم الاستثمار بالبنية التحتية وزادت الحكومة أجور العاملين بشكل ملموس. ولكنها كانت بالمقابل ترفع من الضرائب المفروضة بعد الانتخابات مباشرة، وفي الثمانينيات خفضت معظم الضرائب عن الأجهزة الكهربائية، أما اليوم فإن الاقتصاد الانتخابي يلبس لباسا جديدا يتمثل بالدرجة الأولى بارتفاع العجز الحكومي بنسبة لا بأس بها نتيجة

لقوانين تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية المختلفة، وهذه تؤدي بالتالي إلى تراجع في بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة. مثل نسبة الدين العام من الناتج الإجمالي وترتيب ائتمان الدولة وما إلى ذلك. أضف إلى ذلك أنه في الفترة ما قبل الانتخابات لا تنفذ أي إصلاحات على الإطلاق، وتمتنع الدولة عن تنفيذ أي تقليص قد يلحق الأضرار بالناخبين. وذلك من اجل عدم التصادم معهم في هذه الفترة الحرجة، وعليه فمن المفضل تأجيل هذه الإصلاحات إلى ما بعد الانتخابات. ويتمحور التأثير الأكبر للانتخابات على الاقتصاد بالتغييرات الجذرية الحاصلة بالسياسة المالية والنقدية مع اقتراب موعد الانتخابات. ويشير بنك إسرائيل إلى هذا التأثير الواضح بقوله: انه خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات (أجريت خلال هذه الفترة ست جولات انتخابية) نفذّت الحكومة سياسة مالية ونقدية موسعة ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات:

زيادة نفقات الحكومة والاستهلاك العام بشكل مكثف خلال الفترة التي تسبق الانتخابات وبالذات أربعة أو خمسة أشهر قبل إجراء الانتخابات. وتظهر نتائج مماثلة أيضاً بالنسبة للأجر الفعلي بالقطاع العام. إذ تشير الدلائل إلى ارتفاع الأجر الفعلي في القطاع العام في الفترة القريبة من الانتخابات. أما بعد الانتخابات فإن نسبة نمو النفقات العامة والأجر الفعلي كانت سلبية، في حين أن المخصصات والمستحقات المدفوعة من قبل الحكومة للسكان لم تتغير خلال فترة الانتخابات في إسرائيل، وهذا الأمر مناقض لما يحدث في باقي دول العالم.

عدد صفقات القروض السكنية لشراء منازل وبيوت جديدة بين الأزواج الشابة قَل جذرياً بحوالي ٢٠ ٪ منذ قرار إجراء الانتخابات في شباط ٢٠٠٩

أما بالنسبة للسياسة المالية فتشير المعطيات أيضاً إلى ارتفاع نسبة الفائدة البنكية بشكل ملحوظ عند اقتراب موعد الانتخابات وهبوط الفائدة بعدها.

تدير الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن سياسة اقتصادية تتميز بازدياد الفعاليات. وتؤدي إلى انخفاض الضرائب ومستوى البطالة والى ارتفاع الناتج القومي الفعلي، وازدياد الدعم الحكومي وارتفاع الاستهلاك الشخصي للفرد. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا سيحدث لهذه المؤشرات بعد الانتخابات؟ تشير الأبحاث السابقة إلى استعداد الحكومة لفرض تقليصات معينة واتخاذ إصلاحات تطلب من المواطنين «شد الأحزمة» وعليه فقد تنتج إثر هذه الأمور ظاهرة تدعى «دورة سياسية» تستند إلى فرضيتين: الأولى أن الناخب يقرر لمن يعطي صوته حسب رؤيته للوضع الاقتصادي على المدى القصير، والثانية أن الحكومة تملك القدرة الكبيرة للتأثير على رفاهية المواطن وهي تستغل هذه القدرة لخلق أجواء جيدة اقتصاديا قبل الانتخابات.

ويشير بنك إسرائيل إلى ظاهرة أخرى تنبع من تأثير الانتخابات على اقتصاد الدولة. وتتلخص بتباطؤ ملحوظ يحصل بأسواق الأملاك غير المنقولة وأن عدد صفقات القروض السكنية لشراء منازل وبيوت جديدة بين الأزواج الشابة قد قّل جذرياً بحوالي ٢٠٪ منذ قرار إجراء الانتخابات في شباط ٢٠٠٩. يقول مدير قسم القروض السكنية في البنك المركزي أن الكثير من الأزواج يفضلون تأجيل موعد شراء منزل سكني جديد إلى ما بعد الانتخابات. وذلك بسبب توقعات العديد من هذه الأزواج أن تشكل حكومة ذات طابع اجتماعي أكثر. وتعمل من اجل إرجاع قروض الاستحقاق لشراء منازل أو شقق لشرائح سكانية ألغيت جميع حقوقها بالحصول على مساعدات سكنية خلال السنوات الأخيرة. ينتظر البعض الآخر أن تعاد الهبات والمساعدات الشخصية أو المنح لمشتري المنازل السكنية في مناطق غير مركزية مع تغيير الحكومة. علما أن هذه المساعدات والهبات ألغيت مع تنفيذ خطة الإشفاء الاقتصادي في إسرائيل منذ سنة ٢٠٠٣ والتي بدأ بتنفيذها وزير المالية آنذاك بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الراهن.

من الصعب جداً تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عمليات العنف والإجرام. بسبب عدم توفر معطيات عن العمليات الفعلية مقارنة مع الإجرام المصرح عنه

الفصل السادس: التكلفة الاقتصادية للعنف والإجرام

وصلت التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام في إسرائيل عام ٢٠٠٩ إلى ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ مما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لهذه العمليات بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال العام نفسه (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨). ففي حين يطالب العديد من أعضاء الكنيست، ومن مختلف الكتل البرلمانية، رفع الميزانيات المخصصة للشرطة ولوزارة الأمن الداخلي وإقامة أجهزة شرطة بلدية، يزداد العنف في إسرائيل يوما بعد يوم. وقد تراكمت الخسائر الاقتصادية المتعلقة بالعنف والإجرام لتصل إلى حوالي ١٠٠ مليار شيكل خلال السبع سنوات السابقة، أي بمعدل ١٤ مليار شيكل سنويا، وعلى سبيل المثال، تكلف عملية قتل حوالي ٢ مليون شيكل، وتكلف عملية سطو مسلح حوالي ٢٥٠ ألف شيكل. وأما سرقة سيارة فقد تكلف أجهزة الشرطة مبلغ ٥٠ ألف شيكل[٢٤].

وقد ادعى المفتش العام للشرطة دودي كوهين بأنه لو حصلت الشرطة على مليار شيكل سنويا لمدة خمسة أعوام وتم تجنيد ألف شرطي إضافي، فإن مستوى الإجرام سيهبط بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة نفسها. كان وزير المالية يوفال شطاينيتس أول المعارضين لهذه المطالب. وادعى أن إضافة ميزانيات بهذا الشكل لا تضمن انتشار

الشرطة في كل ركن أو شارع، وأنه من المفضل الاستثمار بإقامة أجهزة شرطة تابعة للسلطات المحلية تكون تكلفتها أقل من التكلفة المقترحة من قبل مفتش الشرطة.

عرضت وزارة الأمن الداخلي مع نهاية عام ٢٠٠٩ بعض المعطيات المتعلقة بالعنف والإجرام. وقالت: إن هذه الخسائر نتجت بشكل مباشر بسبب سرقة السيارات، علاج جرحى أصيبوا من الإجرام، علاج نفسي للمصابين، دفع وثائق تأمين، وسائل حماية، وسائل ردع وغيره.

على الرغم من هذا كله، يصعب جدا تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عمليات العنف والإجرام. بسبب عدم توفر معطيات عن العمليات الفعلية مقارنة مع الإجرام المصرح عنه. تضيف وزارة الأمن الداخلي. وتقول: إن تقدير الخسائر الاقتصادية غير المباشرة والناجمة عن عمليات العنف والإجرام أصعب بكثير من تقدير الخسائر المباشرة، بل هو شبه مستحيل. تشمل هذه الخسائر الخوف والهلع من الإجرام، عدم الاستثمار في مناطق تتميز بنسبة عالية من الإجرام، التدهور الحاصل في نوعية الحياة، الأضرار النفسية المستمرة وغيرها.

تشكل الخسائر الاقتصادية نسبة ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن إذا قارنا هذه النسبة بمثيلتها في بعض الدول على المستوى العالمي نجدها أقل من نسبة الإجرام من الناتج المحلي الإجمالي في كل من بريطانيا (٦,٧٪)، أستراليا (٥,٧٪)، الولايات المتحدة (٥,٥٪) وغيرها. وعليه فإن تقدير الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة يصل إلى ٤٣ مليار شيكل سنويا، وتشكل قضايا العنف ٣١٪ من هذا المبلغ، أما الغش والاحتيال فيشكل ٢٤٪ والعقارات ٢١٪.

تحصل نسبة كبيرة من هذه الخسائر بسبب الإجرام المنظم الذي يضم بعض العائلات[٢٥]. وقد أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مداولات حول كيفية مواجهة الجريمة المنظمة في إسرائيل. ووجه وزير العدل، المستشار القضائي للحكومة والمدعي العام خلال المداولات انتقادات قاسية للمحاكم ولهيئة فرض القانون بسبب عدم نجاحهم بمحاربة رؤساء الجريمة في إسرائيل.

وتساءل وزير العدل: «لماذا لا يقدم رؤساء عائلات الإجرام بيانات ضريبية سنوية؟ يتطلب عمل كل منظمة إجرام ما لا يقل عن ١,٢ مليون شيكل (٣٠٠ ألف دولار) شهريا، يجب أن تلاحقهم من أجل تقديم تقارير ضريبية وبيانات رأسمال سنوية». وقال المستشار القضائي إن القانون الذي يحدد العقوبة الدنيا للجرائم الخطيرة ما زال يراوح مكانه في الكنيست منذ أربع سنوات. كما وجه انتقادات للمحاكم وقال:

«جرائم الجريمة المنظمة التي تصدر أحكام عليها بالسجن مدة ثلاثين عاما في الولايات المتحدة، تصدر عليها أحكام بالسجن مدة عامين في إسرائيل. وفي ظل ذلك كيف تشن حربا على هذه الجرائم؟».

وقال المفتش العام للشرطة دودي كوهين «إن نشاطات الإجرام المنظم في إسرائيل متعددة وتشمل نشاطات جنائية وقانونية حيث يلتقي الاثنان في مجال تبييض الأموال». وأضاف أن «الشرطة تعمل على أساس أن تمزيق أية منظمة إجرامية يكمن في تمزيقها اقتصاديا».

وقال موشيه لدور المدعي العام الإسرائيلي: «الأسلوب الأمثل لمحاربة الجريمة المنظمة هي الهجوم الاقتصادي والإداري اللذان ترافقهما مصادرة ممتلكات وإغلاق محال، إننا نشن صراعا وأيادينا مكبلة».

ونقلت صحيفة «يديعوت احرنوت»[٢٦] عن مصادر قضائية قولها: إن بعض نشاطات كبار المجرمين تدار من داخل السجون من خلال الاتصالات الهاتفية بين المساجين وأفراد عائلاتهم والمحامين الذين يزورونهم. وقالوا: انه يوجد اليوم في السجون والمعتقلات حوالي خمسمائة عضو في هذه المنظمات. أما مجموع النشاطات الاقتصادية التي تسيطر عليها هذه العائلات فيقارب ١٢ مليار شيكل سنويا.

الفصل السابع: الإصلاحات الضريبية

بدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة إشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى عام ٢٠١٠. وتتلخص في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وأيضا الضرائب على الأرباح المجنية من أسواق المال. وكانت إسرائيل باشرت ونفذت خلال التسعينيات إصلاحات ضريبية تتعلق بالتجارة الدولية وبالأخص بما يتعلق بالاستيراد والمواد الخام. وهدفت هذه الإصلاحات إلى تطوير الأسواق المحلية وفتحها للمنافسة التامة مع الأسواق العالمية (سياسة الانكشاف). وخلق سعر صرف موحد، وقد أدت الإصلاحات الضريبية المنفذة حينئذ إلى إلغاء معظم قيود الاستيراد على اختلاف أنواعه وتقليل الضرائب الجمركية. وفي بعض الأحيان إلغائها تماماً. وهدفت الإصلاحات الحالية إلى تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الشركات

والأفراد ونجحت بذلك فعلاً. وبالإضافة لذلك نجحت الإصلاحات بأن تفرض الضرائب على أسواق المال ومساواة نسبة الضرائب من أسواق المال خارج البلاد مع تلك الناتجة من فعاليات ونشاطات في أسواق المال داخل إسرائيل، وعليه تكون الحكومة أكملت خطوات تحرير أسواق المال وأسواق العملات الصعبة.

وفيما يلي تلخيص بنود خطة الإصلاحات الضريبية:

١. تخفيض تدريجي للضرائب المباشرة بما في ذلك تقليل نسبة الضريبة الهامشية من ٤٩٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤٪ في عام ٢٠١٠.
٢. تقليل نسبة ضرائب الشركات من ٣١٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٠.
٣. رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ١٦,٥٪ وذلك ابتداء من أواسط ٢٠٠٩، مع العلم أن ضريبة القيمة المضافة وصلت إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٥.
٤. رفع نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح المجنية من أسواق المال من ١٥٪ إلى ٢٠٪ وعلى الفائدة الفعلية (من ١٠٪ - ١٥٪).
٥. تخفيض نسبة ضريبة التحسين[٢٧] إلى ٢٠٪ في العام ٢٠١٠ (نسبتها الآن تصل إلى ٢٥٪).
٦. تقليل الضرائب المفروضة حالياً على شراء شقة سكنية إلى ٥٪.

وقد أدخل بنيامين نتنياهو التعديلات المتعلقة بضريبة الدخل عام ٢٠٠٥ (بكونه وزيرا للمالية)، وكان الهدف من ورائها تخفيض نسبة ضريبة الدخل بشكل تدريجي. وسوف يعطي هذا التعديل إضافة للدخل الصافي تتراوح بين ٢٠ شيكلاً شهريا (لمن يتقاضى راتبا حتى ٤٥٠٠ شيكل) إلى ١٠٠٠ شيكل شهريا (لمن يتقاضى ٥٠٠٠٠ شيكل). سينتهي هذا التعديل مع نهاية ٢٠١٠ ولكنه يحسن بشكل ملموس وضع من يتقاضى راتبا عاليا. وسيكون تأثيره هامشيا على ذوي منخفض.

أما بالنسبة لضريبة الدخل السلبية فقد بدأ العمل بها منذ شهر أيلول ٢٠٠٨. إذ أصبح من الممكن تقديم طلب للحصول على ضريبة دخل سلبية، خصوصا بالنسبة لسكان القدس، نتانيا، الخضيرة والناصرة العليا، التي تطبق هذه الامتيازات عليها، وستطبق الامتيازات على باقي سكان إسرائيل في المستقبل.

وبادر لقانون ضريبة الدخل السلبية عضو الكنيست سيلفان شالوم من حزب الليكود كخطوة مكملة للإصلاحات الضريبية التي بدأت عام ٢٠٠٤ والتي أدت إلى تخفيض نسبة الضريبة من ٦٢٪ إلى ٤٤٪.

ويشكل هذا القانون انقلابا بالنسبة للعمال الذين تتراوح أجورهم الشهرية بين ١٧٢٥-٥٧٠٠ شيكل، إذ بإمكانهم الحصول على إضافة تتراوح بين ٢٧٠ -٤٠٠ شيكل شهريا. وكانت التجارب أثبتت أنه في الدول التي طبق فيها قانون الضريبة السلبية تضاءلت نسبة الفقراء، كما تضاءلت قوة الفقر في أوساط الذين ظلوا فقراء.

ولا يلغي تطبيق قانون ضريبة الدخل السلبية ضرورة وجود شبكة الرفاه الاجتماعي، لكنه يشكل أداة لمساعدة الأشخاص الذين لا تصل أجورهم إلى السقف الضريبي.

ومع ذلك يؤكد القانون أن العامل الذي لديه ولد أو اثنان يحق له الحصول على إضافة ٢٧٥ شيكلا شهريا، أما العامل الذي لديه ثلاثة صبية أو أكثر فسيحصل على إضافة تصل إلى ٤٠٠ شيكل.

ويستطيع العامل الذي يزيد عمره عن ٥٥ عاما التمتع بضريبة دخل سلبية. حتى وان لم يكن لديه أبناء تقل أعمارهم عن ١٩عاما.

ويتم العمل في ضريبة الدخل بناء على دفعات. إذ إن كل من يستحق ضريبة دخل سلبية سيحصل عليها بأربع دفعات سنويا. ويشترط فيمن يستوفون هذه الشروط التوجه شخصيا إلى مكاتب ضريبة الدخل والمطالبة بضريبة الدخل السلبية.

صادقت وزارة الداخليّة على رفع ضريبة الأرنونا بنسبة٦٣ ,١ ٪ وهذه هي النسبة التي يمكن للسلطة المحلّيّة أن ترفع بها ضريبة الأرنونا دون أن تضطرّ للرجوع إلى وزارة الداخليّة، حيث يتوجّب على كلّ سلطة ترغب في رفع ضريبة الأرنونا بأكثر من ذلك أن تحصل على مصادقة وزارة الداخليّة على هذه الزيادة. مع ذلك، نشير إلى أنّ هنالك سلطات محلّيّة آثرت عدم رفع ضريبة الأرنونا. وأخرى قرّرت إنقاصها وهي حالة نادرة بالفعل أقدمت عليها بعض السلطات.

أحدث قانون التسويات لعام ٢٠٠٩ تغييرات جذريّة في قانون ضريبة القيمة المضافة، سيكون لها تأثير شديد على جمهور المشغلين سواء أكانوا مستقلين أم كانوا شركات. بل حتى لو كانوا بنوكاً أو جمعيّات خيريّة

أحدث قانون التسويات لعام ٢٠٠٩ تغييرات جذريّة في قانون ضريبة القيمة المضافة، سيكون لها تأثير شديد على جمهور المشغلين سواء أكانوا مستقلين أم كانوا شركات. بل حتى لو كانوا بنوكاً أو جمعيّات خيريّة.

ستكون الجمعيّات الخيريّة من ضمن دائرة الملزمين بتقديم كشف دوريّ خلال العام تُفصّل من خلاله الفواتير التابعة للمشغلين المرخّصين الذين تمّ التعامل معهم خلال الشهر بما في ذلك التاريخ، المبلغ الإجماليّ، مبلغ الضريبة ورقم المشغل المرخّص لدى سلطة ضريبة القيمة المضافة.

سيتم تنفيذ هذا الإلزام وتعميمه في المرحلة الأولى ابتداءً من ١/ ٧/ ٢٠١٠ على

جميع المؤسّسات الماليّة إضافةً إلى المؤسّسات الخيريّة التي يعمل ضمن إطارها ٦٠٠ عامل على الأقلّ خلال العام ٢٠٠٩ وفق الكشف السنوي للمعاشات، وستنضمّ إلى القافلة ابتداءً من بداية العام ٢٠١١ المؤسسات الخيريّة التي شغّلت لديها ٣٠٠ عامل على الأقلّ خلال العام ٢٠١٠، وستنضم ومع بداية العام ٢٠١٢ جميع المؤسسات الخيرية إلى جمهور الملزمين بتقديم التقارير والكشوفات الدوريّة.

أما التعديل الثاني فيخصّ المشغلين المرخّصين أنفسهم، وهو تعديل مفصلي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث سيقوم مدير ضريبة القيمة المضافة بتخصيص أرقام الفواتير لكلّ مشغل مرخّص بشكل محوسب وحيّ كل سنة من جديد حتى ٣٠ تشرين الثاني من كلّ عام عن السنة التي تليها. وسينتهي العهد الذي كان يختار فيه المشغل المرخّص أرقام الفواتير الخاصّة بالمصلحة.

والتعديل الثالث والمهم هو إلزام المشغلين المرخّصين بتقديم تقرير شهريّ مفصّل حيّ ومحوسب (وابتداءً من بداية العام ٢٠١٢ يجب أن يكون موقّعاً بتوقيع إلكتروني مرخّص أو مؤمّن).

الهدف من وراء هذه التغييرات الجذريّة كما هو معلن هو محاربة الفواتير المزيّفة والوهميّة، إلا أنّ الأمر يحوي في طيّاته إلقاء مهامّ التسجيل والتوثيق على كاهل المشغلين ومحاسبيهم حيث سيلزمون بتقديم الكشوفات بشكل محوسب وبثها بشكل حيّ إلى حاسوب سلطة الضرائب، ممّا سيوفر وقتاً وجهداً وكذلك مصاريف ماليّة كثيرة وكبيرة على سلطة الضرائب والدولة، وسيكون أيضاً بإمكان سلطة الضرائب كشف الصفقات الوهميّة والفواتير المزيّفة أو «المضروبة» كما هو متعارف عليها في سوقها. وسيكون لمدير الضريبة صلاحيّة عدم استصدار فواتير ضريبة لمن يسرّح فواتير وهميّة بشكل غير قانوني، وذلك بعد إنذاره بنيّة القرار. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التعديلات الأخرى في قانون ضريبة القيمة المضافة والتي تنص على رفع الدورة السنوية المعفية إلى ١٠٠ ألف شيكل بدلاً من ٧٠ ألف شيكل الحاليّة.

إجمال

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي في إسرائيل عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، والتغييرات على المستوى العالمي وتأثر إسرائيل منها وما إلى ذلك.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا بنسبة ٠,٥٪ وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٦,٤ مليار شيكل (حوالي ١٧٨ مليار دولار)[٢٨] وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية والتي تحدثت عن نمو سلبي بنسبة ٢٪. وقد كان الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي هما المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد، بينما سجلت الاستثمارات والتصدير هبوطا خلال هذه الفترة.

ولكن إذا أمعنا النظر في معطيات الاقتصاد فمن الجدير هنا أن نميز بين الأزمة المالية، والتي قد تكون إسرائيل أول من تخطاها من بين دول العالم وبين الأزمة الحقيقية التي تعيشها إسرائيل منذ فترة، والمتمثلة بالإطاحة بدولة الرفاه بشكل تدريجي واتساع الفجوات الاقتصادية واستفحال الفقر، وتراجع التعليم وخدمات الصحة والرفاه على إثر تخصيص موارد طائلة للأمن والاستيطان. وقد تم الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٧ مليون شخص من أصل ٧,٥ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٩. ويقول المحللون أن توقف النمو السريع الذي ميز إسرائيل خلال السنوات الأربع الماضية يمثل استحالة كون النمو المذكور نموا طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

وسجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ ، وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ وتتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي ويتراوح ما بين ١٪ إلى٣٪. وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، المياه كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود وغيرها. وعلى ضوء ارتفاع التضخم المالي بسبب ارتفاع المواد الغذائية الأساسية، وكون أن الشرائح

الضعيفة والفقيرة التي تعتمد على المخصصات الاجتماعية، هي الأكثر تضررا من هذا الغلاء، فقد تعالت أصوات كثيرة تنادي برفع المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد والمسنين.

تأثر الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ بالانتخابات الإسرائيلية التي كلفت الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصفه تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم أو لمن يقرر أن يستغل هذا اليوم كإجازة مدفوعة ما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الانتخابات المركزية.

أما التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام في إسرائيل عام ٢٠٠٩ فوصلت إلى ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ ما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لهذه العمليات بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال نفس العام (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨).

وبدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى عام ٢٠١٠. وتتلخص هذه الإصلاحات في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وأيضا الضرائب على الأرباح المجنية من أسواق المال.

الهوامش

١ سعر صرف الدولار هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد

٢ وهي نسبة الفائدة التي تقترض فيها البنوك التجارية الأموال من البنك المركزي، يضاف عليها ١,٥٪ لتشكل نسبة الفائدة الأساسية بين البنوك والجمهور.

٣ هو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا ناتج الخدمات العامة وخدمات الإسكان

٤ هو أحد الفروع الرئيسية للتصدير الصناعي.

٥ هذه الدول تضررت أقل من غيرها من الأزمة المالية ويتوقع نمو اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات القليلة القادمة.

٦ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع.

٧ بالأساس كمية الخضار والحمضيات.

٨ يشمل عدد ساعات العمل لمجمل المشتغلين في فروع القطاع الإنتاجي، مواطني دولة إسرائيل وغيرهم ممن هم ليسوا مواطنيها (من خارج البلاد أو من السلطة الفلسطينية).

٩ الناتج الصافي لساعة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي.

١٠ مؤشر يضم أكبر ١٠٠ شركة في إسرائيل

١١ أنظر مقال انطوان شلحت. بعنوان «كل شيء في إسرائيل». يحمل بصمات الأزمة المالية، باستثناء الموازنة الأمنية. («وكالة سما الاخبارية» بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٩).

١٢ المقصود خطة تطرح أساليب من اجل تحفيز العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل، وبموجبها يتم نقل ميزانيات حكومية من الخزينة العامة (ميزانية مخصصات البطالة ودورات التأهيل المهني) إلى شركات خاصة ربحية.

١٣ الارنونا هي ضريبة يتم فرضها على سكان منطقة معينة من اجل تمويل الفعاليات التي تنفذها البلدية ويقابلها في مناطق السلطة الفلسطينية ضريبة المعارف.

١٤ وهو قانون يلازم إقرار الميزانية العامة، ويتضمن سلسلة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاقتصادي، التي تطالب وزارة المالية بإقرارها دفعة واحدة، بزعم أنها تساعد في تطبيق الميزانية العامة، على الرغم من إقرار المحكمة العليا بأن هذا القانون، الذي تعمل به الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٢٥ عاما، يتناقض مع الأسس الديمقراطية.

١٥ أنظر تقرير بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية

١٦ أنظر نشرة «سينات» المتخصصة بالشؤون الاقتصادية السياسية وهي نشرة داخلية توزع كمادة خلفية على الهيئات القيادية والأوساط الرسمية في إسرائيل

١٧ العدد الصادر في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩

١٨ تقرير معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٩

١٩ العدد الصادر في يوم ٤/١٢/٢٠٠٩

٢٠ العدد الصادر في ١٧ أيلول ٢٠٠٩

٢١ العدد الصادر في ١١/٣/٢٠٠٩.

٢٢ البروفسور هيلل شوفال من الجامعة العبرية.

٢٣ أنظر تقرير معهد «أدفا» للأبحاث الاقتصادية والإجتماعية لعام ٢٠٠٩.

٢٤ تدل معطيات دائرة الإحصاءات المركزية أن مستوى الشعور بالأمان لدى سكان إسرائيل هبط خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٥٪، بينما هبط هذا الشعور بنسبة ١٠٪ خلال الثلاث سنوات الماضية. ولقد حصلت عام ٢٠٠٩ عدة عمليات قتل وعنف أثارت انطباعا صعبا جدا ازداد على إثرها الشعور بعدم القدرة على لجم هذه العمليات وكبح جماحها. من بين هذه العمليات: خنق طفلة عمرها ٣ أعوام من قبل أبيها إنتقاما من أمها، قتل رجل كان يمشي على شاطئ البحر هو وعائلته، قتل عائلة بأكملها مكونة من ٦ أشخاص بما فيهم أطفال رضع وغيرها وغيرها.

وتقول وزارة الأمن الداخلي أن الحل لتقليل عمليات العنف والإجرام يكمن في أمر واحد فقط: تخصيص المزيد من الأموال من أجل الوصول إلى الهدف، وهذا الأمر يظهر جليا في هبوط نسبة جرائم الشوارع بنسبة ملموسة بعد أن تمت تقوية وحدات الشرطة التي تعالج مثل هذا النوع من الإجرام. تقول الشرطة إنه يتوجب على الدولة أن تستمر في هذا الإتجاه وأن توسعه إلى مجالات عنف وإجرام أخرى. وذلك عن طريق زيادة الميزانيات والموارد وتحويل أجهزة الشرطة والسجون إلى منظمات جاذبة لقوى بشرية نوعية.

٢٥ على رأسها عائلة «أبوتبول»، عائلة «أفرجيل»، عائلة «هراري».
٢٦ العدد الصادر في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٢٧ ضريبة التحسين هي ضريبة تفرض على مشتري الأراضي والعقارات غير المنقولة
٢٨ سعر صرف الدولار هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد.